جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

التحليل الاقتصادي للفساد المالي والإداري لترتيب مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد

بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الحقوق- جامعة المنصورة

مستخلص من الرسالة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق بعنوان (الانعكاسات التنموية للفساد المالي والإداري.. دراسة تحليلية مع التطبيق على ليبيا)

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الله عبد الرءوف

رئيس مجلس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية

جامعة المنصورة

إعداد الباحث

حمزة أبو زيد محمد الزروق

٢٠٢٤

مقدمة

يُعرف "الفساد المالي والإداري" قانوناً بأنه:{ سلوك الموظف العام, الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها, لتحقيق أهداف وغايات خاصة}. وقد عرّفه البعض من الفقهاء القانونيين بأنه:{خروج عن القانون والنظام، أو استغلال لغيابهما, بهدف تحقيق مصالح شخصية, تتعلق بسلطة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة}[١].

أما اقتصادياً؛ فقد عرّف "**البنك الدولي**" مفهوم "الفساد المالي والإداري" بأنه: {إساءة استعمال الوظيفة العامة للحصول على كسبٍ الخاص}. أما **صندوق النقد الدولي**؛ فإنه يُعرف الفساد المالي والإداري وفقًا لتقرير "صندوق النقد الدولي" (في تقريره الصادر عام ١٩٩٦) بأنه:{سوء استخدام السلطة العامة, من أجل كسبٍ خاص, يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة, أو يطلبها, أو يستجد بها أو يبتزها}[٢]. في حين أن **مكتب السياسة الإنمائية** قد عرّفه بأنه :{إساءة استعمال القوة العمومية, أو المنصب, أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرِشوة أو الابتزاز، واستقلال النفوذ, أو المحسوبية, أو الغش, أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات, أو عن طريق الاختلاس)[٣]. كذلك نجد أن **منظمة الشفافية الدولية** قد عرّفت هذا الفساد بأنه:{سوء استخدام السلطة العامة, من أجل تحقيق ربح أو منفعة خاصة}[٤], لذا فهو يُعد عمل ضد الوظيفة العامة؛ التي من المفترض

---

[١] د. مروى محمود عمر, الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة, عدد ٢, سنة ٢٠١١، ص١٣٤.

[٢] أ. هشام محمد جبريل, الفساد الإداري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٢, ص ١٤.

[٣] د. بليغ علي حسن بشير, الفساد الإداري وأثره على التنمية الشاملة, دراسة نظرية تطبيقية على بعض البلدان العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة, البحرين, العدد الثالث، ٢٠١٧، ص٦٠.

[4] The united nations anti corruption Toolkit, 3rd Edition ,issued and printed with the support of The ministry of foreign affairs (Development cooperation) of The Netherland and ministry of Foreign affairs of Norway .

أيضاً؛ الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية العالمية:

أن تكون محلاً للثقة العامة[٥]. ونشير هنا أنه قد اعتمد "التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة" في **مصر** (عام ٢٠٠٧)؛ مفهوماً للفساد توافق مع مفهوم منظمة الشفافية, وذلك بأنه:{إساءة استغلال السلطة, المرتبطة بمنصب معين, بهدف تحقيق مصالح شخصية, وذلك على حساب المصالح العامة}. وقد أوضحت "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" في مصر لعام ٢٠١٤, أن تعريف منظمة الشفافية يُعد الأكثر قبولاً على المستوى العالمي[٦].

أما **القانون الليبي**؛ فنجد أنه قد وضع مفهوماً للفساد, ضمن القوانين المعنية بمكافحة الفساد, مثل: (قانون الجرائم الاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٧٩[٧], وقانون غسل الأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥, وقانون إساءة الوظيفة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥, وقانون الوساطة والمحسوبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥, وقانون التطهير رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤, وقانون ٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن المُصادقة على اتفاقية مُكا فحة الفساد, وقانون من أين لك هذا؟ رقم ٣ لسنة ١٩٨٦). ونستنتج منه تعريف "الفساد الإداري" بأنه:{سلوك الموظف العام, الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها, وذلك لتحقيق أهداف وغايات خاصة}.

ومن خلال تلك التعاريف المتعددة, يستنبط الباحث تعريفه للفساد المالي والإداري بأنه: {سوء استخدام السلطة من قِبل الموظف العام, وذلك من أجل تحقيق مكاسب خاصة, سواء كانت مادية أم معنوية, وذلك بمختلف الوسائل غير المشروعة}. ويستطيع مما سبق من تعاريف؛ استخلاص صور الفساد المالي والإداري, وهي كالآتي:(الرشوة – الوساطة, والتي تتمثل في إساءة استخدام أموال المساعدات والقروض الخارجية – الواسطة والمحسوبية – الاختلاس – التزوير – الابتزاز), وما إلى ذلك من أفعال تهدر المال العام للدولة, والتي نصت عليها "اتفاقية

---

http:// www.transparency .org. visited on 19/5/2024.

[٥] د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٣، ص٣١.

[٦] د. جيهان محمد السيد, الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة تطبيقية على مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني،٢٠١٧، ص٤٩.

[٧] منشور بالجريدة الرسمية الليبية, رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩م, بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٧٩.

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" عام ٢٠٠٣, وذلك في المادة رقم ١٩ منها, تحت عنوان{ إساءة استغلال الوظائف}[٨].

لذا وضعت العديد من الدول(مصر وليبيا)؛ "مسألة الفساد المالي والإداري" في أولويات اهتماماتها التشريعية, للحد منه, لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية, وذلك بكافة القطاعات التنموية، فالفساد المالي والإداري يُعد عقبةً أساسية أمام النمو والتنمية والاستثمار، حيث إنه يوفر الدوافع لإهدار الموارد الاقتصادية, وتشويه المنافسة والسوق، كما يقلل من فاعلية الإدارات الحكومية، ويقوض الديمقراطية, ويشوه مقررات الإنفاق العام، ويقلل الاستقرار الاقتصادي، وبذلك نفتقد الثقة العامة, بما يؤثر على قطاعات اقتصادية هامة, كالاستثمار, والتجارة, والإنتاج.

وبالبناء على ذلك؛ فإنه يلزم تحليل الفساد المالي والإداري اقتصادياً, لأن الانعكاسات التنموية له تتناول آثاره على القطاعات التنموية المختلفة, كمتغيرات اقتصادية (سواء هيكيلة أم وقتية), بمعنى إظهار صورة هذا الفساد في كلٍ من تلك القطاعات, وتحليل وقياس نفقاتها اجتماعياً واقتصادياً, حيث توجد العديد من المحددات لكشف وقياس الفساد المالي والإداري بالدولة, ومنها "الشفافية" التي تعتبر من أهم محددات كشف الفساد المالي والإداري, وذلك من وجهة نظر السياسات المالية والإدارية العامة, ولعل كلٍ من (الإعلام والإعلان) يؤديان دوراً مهماً في وضع الخطط والسياسات العامة لكشف ذلك الفساد[٩].

ولهذا فقد قام باحثو "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" (كوبتز – كويخ) بإعداد دراسة عن "الشفافية" لقياس درجات الفساد, وأوضحوا فيها أن :{الانفتاح على الجمهور؛ فيما يتعلق بهيكل القطاع الحكومي ووظائفه, ونوايا سياسات المالية العامة, وحسابات القطاع العام, الذي من شأنه تعزيز المساءلة, وتثبيت المصداقية, وحشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبِل الجمهور, والذي يجب أن يكون على علمٍ بكافة مجريات الأمور. مع الأخذ في الاعتبار أن انعدام الشفافية يؤدي إلى تزعزع الاستقرار, وعدم الكفاءة والافتقار للعدالة. ومن ثم فإن الدول التي

---

[٨] د. تغريد داود سليمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه– أنواعه– مظاهره– وسبل معالجته), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة, العراق, مج ١٠ ،ع ٣٣ , سنة ٢٠١٥، ص١٠١.

[٩] د. صلاح زرنوقه, الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية, مجلة النهضة, القاهرة, العدد الأول, ١٩٩٩, ص ١١٥ .

تشتهر بانعدام الشفافية, يكثُر فيها الفساد, نتيجة حجب المعلومات والبيانات عن أفراد المجتمع}[10]. ونتيجة لذلك؛ فإن الشفافية تتمثل في حرية تدفق المعلومات, وهو ما يتطلب أن يتم تقديم المعلومات صحيحة, وذلك بشكلٍ مستمر, على أن تتوافر للجمهور من قِبل المؤسسات في الوقت المناسب, حتى تصبح الشفافية لازمة لتطور الفرد والمجتمع, من خلال الحد من الفساد[11], حيث يعتمد التحليل الاقتصادي ل "ظاهرة الفساد المالي والإداري" على قياس مؤشراتها ونسبها.

- **إشكالية البحث:** تتمحور مشكلة البحث حول ماهية الفساد المالي والإداري؟ وما هي مؤشراته؟ وترتيب كلٍ (مصر وليبيا) في مدركات مؤشر الفساد؟

- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى إيضاح الوضع المصري والليبي؛ من حيث مدى انتشار الفساد المالي والإداري بهما, وتحليل ذلك اقتصادياً في ضوء مؤشر مدركات الفساد.

- **منهج البحث:** يتبع البحث "المنهج التحليلي التطبيقي", حيث يناقش مشكلة الفساد المالي والإداري اقتصادياً, من حيث وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد, وترتيبهما.

- **خطة البحث . المبحث الأول: أثر الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية ومقدار نفقته.**

المطلب الأول: مدى تأثير الفساد المالي والإداري على المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: حساب نفقة الفساد المالي والإداري.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي لجرائم الفساد المالي والإداري.

المطلب الأول : نظريات التحليل الاقتصادي الكلي بشأن الفساد المالي والإداري.

المطلب الثاني: العائد الاقتصادي للتحليل الاقتصادي الكلي للفساد المالي والإداري.

المبحث الثالث: مؤشرات الفساد المالي والإداري.

المطلب الأول: قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري.

---

[10] **Kopits George, Craig Jon, Transparency in government operation, IMF , Washington, Occasional Paper , No 158, 1998, p 235- 236.**

[11] **د. سليمان بوفاسة, أ. بن ناصر جبارة, آثار الفساد المالي والإداري وسُبل مكافحته "حالة الجزائر", مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع, يناير ٢٠١٤ , العدد ٥١٢ , السنة ١٠٥, ص ٤٠٥ .**

المطلب الثاني: وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الأول

أثر الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية ومقدار نفقته

للفساد المالي والإداري تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة, إذ أن له أبعاد تنعكس في النهاية على "التنمية الاقتصادية"[١٢], والتي تعتبر أهم حقوق الإنسان بموجب الدستور, فالتنمية في حد ذاتها تُعد حقًا إنسانيًا أساسيًا[١٣], يلزم حمايته في مواجهته الفساد (بصفةٍ عامة)؛ الذي يعمل على إعاقة التنمية الاقتصادية في شتى مجالاتها، وذلك للعلاقة العكسية بين كلٍ من "الفساد المالي والإداري" و"مجالات التنمية الاقتصادية"، حيث يؤثر الفساد المالي والإداري على عوامل التنمية الاقتصادية, بسبب سوء التخطيط, وتغليب الصالح الخاص على الصالح العام, والرشوة, والمحاباة[١٤], واستغلال الوظيفة في عقد صفقات مالية مشبوهة, وتمريرها مقابل عمولات على حساب المصلحة العامة, من أجل تحقيق مصلحة فردية[١٥].

---

[١٢] **والمقصود بها: عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع, بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية, وتحسين الأوضاع الاقتصادية, بما يفي باحتياجات الحاضر, دون المساس بقدرة الأجيال المُقبلة على الوفاء باحتياجاتها.**

د. محمد حمزة الطناحي, الغش التجاري وأثره على التنمية الاقتصادية, دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٣, ص ٤٧.

[١٣] **د . أحمد جمال الدين موسي, الحقوق الاقتصادية للإنسان, بحث مقدم ضمن إطار مجموعة أبحاث حقوق الإنسان والمبادئ القانونية العامة, الجهاز المركزي لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة المنصورة, ٢٠٠٩, ص ٥٢ .**

[١٤] **ا. زكي حنوش, مظاهر الفساد في السلوك العربي للمواطن العربي (الأسباب والعلاج) , بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, المملكة العربية السعودية, الرياض, ٦/١٠/ ٢٠٠٣ , ص ٦ .**

[١٥] **د . إسراء علاء الدين نوري, دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد, دراسة حالة العراق, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العدد السادس , السنة الثانية, ٢٠١٧ , ص ٥.**

لذا ترى الدراسات الاقتصادية أن من أهم عوامل الفساد؛ ضعف الجهات العمومية, حيث يتسبب في انخفاض الاستثمار، وبالتالي بطء عجلة التنمية, وتبديد الثروات القومية[١٦].

ومن ثم نجد؛ أن علم الاقتصاد يركز على النفقة الاقتصادية للفساد المالي والإداري، والعلاقة بينه وبين التنمية, فالتنمية تُعد عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة, تستهدف صالح الإنسان, لذا يوجد علاقة وثيقة بين كلٍ من "احترام حقوق الإنسان" و"التقدم الاجتماعي والاقتصادي"[١٧], وذلك بما تتضمنه من نمو اقتصادي من جهة، وتحسين نوعية الهيئات الحكومية بالجهاز الإداري للدولة؛ من جهةٍ أخرى, وذلك باعتبار أن الاقتصادي يتناول كافة مظاهر السلوك المادي للإنسان, وذلك من خلال عمليات الإنتاج والتوزيع, وإعادة الإنتاج, والتنظيمات والتفاعلات بين مختلف العناصر المشاركة في تلك الأنشطة[١٨].

وسوف نوضح ذلك من خلال المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول: مدى تأثير الفساد المالي والإداري على المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: حساب نفقة الفساد المالي والإداري.

المطلب الأول

مدى تأثير الفساد المالي والإداري على المتغيرات الاقتصادية

يترتب على الفساد المالي والإداري أثر حتمي (لا يمكن إنكاره) على عناصر التنمية الاقتصادية, وذلك بالسلب, لما له من أضرار تصيب كافة قطاعات التنمية المختلفة, وكافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ونناقش ذلك من خلال العناصر الآتية:-

---

[١٦] د. عماد الشيخ داود, الشفافية ومراقبة الفساد, الطبعة الثانية, ندوة بعنوان "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية", مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي, الإسكندرية, ٢٠٠٩, ص ١٣٨.

[١٧] د. حسين عبده الماحي, حقوق الإنسان وحقوق الشعوب, بحث مقدم ضمن إطار مجموعة أبحاث حقوق الإنسان والمبادئ القانونية العامة, الجهاز المركزي لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة المنصورة, ٢٠٠٩, ص ١٠.

[18] G.Pirou, Intoduction a l' etude de l' economie politique, Paris, Sirey, 1946, P 91 .

أولًا: يرتبط الفساد المالي والإداري بتردي حالة توزيع الدخل القومي والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم الإدارية (ولعل تصرفات الموظفين المالية والإدارية؛ جميعها أفعال تؤثر على اقتصاد المجتمع, وتعكس انحرافهم الأخلاقي)[١٩]، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية.

بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفةٍ مستمرة, مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه "النُخبة" و"بقية أفراد المجتمع", ومن ثم يكون سبباً في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة[٢٠], حيث يؤدي إلى تدنيٍ في كفاءة الاستثمار العام, وإضعاف الجودة في البنية التحتية العامة, وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار بسوء توجيهها، وقد تزيد من نفقتها الفعلية بنسبٍ عالية، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جهود التنمية الاقتصادية, واختلال عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تنحرف عن مسارها الطبيعي, وهجرة الكفاءات الاقتصادية, نظراً لغياب التقدير, وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب, ومن ثم سوء سُمعة الدولة, بما يترتب عليه فشل الدولة في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لتدهور سُمعة نظامها السياسي والاقتصادي[٢١].

ولعل هناك ٢٠ % من دول العالم تسيطر على ٨٠ % من الاستثمارات الأجنبية, لتوافر المُناخ الإداري المناسب, الجاذب لهذه الاستثمارات, وهو عامل مهم للاستفادة من عوائدها. وبذلك فإن متغير الفساد المالي والإداري له علاقة معنوية وعكسية على حجم الاستثمار, فكلما زاد الفساد بنسبة ١%؛ انخفض حجم تدفق الاستثمار بنسبة ١,٤٧٩% في الدول, وكلما زاد متغير الانفتاح الاقتصادي بمعدل ١%؛ كان له أثر ايجابي بزيادة حجم الاستثمار, بنسبة

---

[١٩] د. حسن أبو محمود, الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد الأول ،٢٠٠٢، ص٤٤٧.

[٢٠] د. حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعة الجديدة, ٢٠٠٨، ص ٧٢.

[٢١] د. مناف مرزة نعمة, الآثار الاقتصادية للفساد الإداري على التنمية الاقتصادية وأساليب معالجته من منظور إسلامي، المؤتمر السابع للفساد الإداري, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة، العراق, ٢٠١٣، ص ١٥٧.

٠,٠٣٦%[٢٢]. **وكتطبيق عملي على دولة ليبيا**؛ نجد أن قيمة حجم الاستثمار المتدفق إليها قد بلغ ٨٩٥,٣ مليون دولار, بنسبة ١,٨٦% عام ٢٠١٣[٢٣], وبلغت عام ٢٠٢٢ نحو ١,٢ مليار دولار[٢٤].

ثانيًا: يؤدي الفساد المالي والإداري **(**المتمثل في ممارسات مالية مشوبة بعيب الفساد, والإضرار بالدولة**)** في نهايته إلى خلق "أزمة اقتصادية", يتناسب حجمها مع حجم الفساد الاقتصادي الذي أدى إليها, وتلك الممارسات المالية والاقتصادية الفاسدة؛ تتمثل في أعمالٍ عامة تقوم بها الحكومات, مثل : [الاقتراض العام من الخارج – خرق الميزانية العامة بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة][٢٥], حيث زادت الإيرادات المالية العامة في **ليبيا** نسبة ١٦% مقابل ارتفاع ٧٧% للدين العام من إجمالي الناتج المحلي[٢٦].

كذلك قد يؤدي الفساد المالي والإداري إلى هروب الأموال, واستثمارها في الخارج، لغياب التنافس الشريف، والذي يشكل شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى ضعفٍ عام في توفير فرص العمل, ويزيد من نسب البطالة والفقر, لضياع أموال الدولة التي

---

[٢٢] **د. عبد الحق طير, أثر الفساد على جاذبية الدول العربية لاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة من ٢٠١٦:٢٠٠٣, مجلة رؤى اقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة الوادي, الجزائر, المجلد التاسع, العدد الثاني, ٢٠١٩, ص ١٠٧, ١١٩, ١٢٠.**

[٢٣] **د. صابر المهدي علي الوحش, معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مجلة جامعة الزيتونة, عمان, الأردن, العدد ٥, ٢٠١٣, ص ١٣٤.**

[٢٤] **تقرير رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار, الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤. منشور بموقع وكالة الأنباء الليبية.**

https://www.lana.gov.ly.visitedon 24/5/2024.

[٢٥] **راجع في بيان ذلك ؛ د. أحمد جمال الدين موسى, دروس في ميزانية الدولة, الإطار القانوني والمضمون الاقتصادي, الطبعة العاشرة , مطبعة جامعة المنصورة, ٢٠٠٦ .**

[٢٦] **تقرير مجموعة البنك الدولي عن ليبيا لعام ٢٠٢٢.**

https://www.albankaldawli.org.visited on 19/5/2024.

يمكن استغلالها في إقامة المشاريع القومية، بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية. وكذلك تشويه التجارة الدولية, والتدفقات الاستثمارية الأجنبية، ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي[٢٧].

وأيضاً تنخفض قيمة العملة الوطنية, لذا فإن زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي؛ تهدد احتياجات الدولة لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية, أيضاً تسهيل أنشطة الجريمة المنظمة، كالاتجار بالمخدرات, وغسيل الأموال[٢٨].

وجدير بالذكر؛ أنه تنتج تلك البطالة عن ضعف في الدورة الاقتصادية, والإنتاج الوطني, وذلك بسبب إهدار الثروات العامة, أو سوء توزيعها, والشبهات التي تدور حول ذلك[٢٩], ويرتبط النشاط الاقتصادي في المجتمع من حيث تنميته أو تدهوره, بمعدلات البطالة التي ترتفع في أوقات الركود الاقتصادي, وتنخفض في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي[٣٠]. كما ينتج عن الفساد؛ الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع, وذلك بتفشي المرض والجهل والفقر[٣١].

وبناء عليه؛ فإن الفساد المالي والإداري من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار الاجتماعي, والسياسي والاقتصادي، وتدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية. وتشير بعض التقديرات إلى أن العالم يتحمل ٤% من إنتاجه العالمي, كنفقة للفساد المالي والإداري[٣٢].

---

[٢٧] **د. أحمد مصطفى محمد معبد, الآثار الاقتصادية للفساد الإداري, ط١, دار الفكر الجامعي,٢٠١٢, ص ٥٨.**

[٢٨] **تقرير برلمانيون عرب ضد الفساد , واقع النزاهة والفساد في العام العربي, الطبعة الأولى, منشورات صادرة عن منظمة عرب ضد الفساد, ٢٠١١ , ص ٤٧.**

[٢٩] **د. نزيه عبد المقصود مبروك, الفساد الاقتصادي, أسبابه وأشكاله وآثاره وآليات مكافحته, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, ٢٠١٣, ص ١٠٥.**

[30] **P.Samuelson, Economics, 13th ed, Mc Graw – Hill, N.Y, 1989 , P. 186.**

[٣١] **د. مصطفى محمد محمود عبد الكريم, اتفاقية مكافحة الفساد, نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في محاكمة الفاسدين واسترداد الأموال , دار الفكر والقانون , ٢٠١٢, ص ٤ , ٥.**

[٣٢] **أ. إسراء محمد الجمل, أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن, دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٥ : ٢٠١٧, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك, الأردن, ٢٠١٩, ص ٢.**

ولذلك تقوم **ليبيا** بأذونات تمويل على قوة نفقات التنمية بالعديد من القطاعات الحكومية, لمواجهة الفساد بها, والتي بلغت نحو ١٧,١٢٨,٢٠٦,٢٨٩ مليار دينار, وذلك عام ٢٠٢٢[٣٣].

ثالثًا: نتج عن الفساد المالي والإداري تدهوراً اجتماعيًا, من حيث ارتفاع معدلات الجريمة, بسبب الأنظمة الإدارية الفاسدة, التي تمّكن بسهولة الهروب من العقاب, حيث يساهم الفساد المالي والإداري في إضعاف العدالة, وتخفيض إمكانيات كسب الدخل لدى الفقراء, بسبب تضاؤل الفرص المتاحة، فمن خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، والحرمان من الحصول على الحقوق الأساسية (مثل الرعاية الصحية والتعليم)، وزيادة نفقة الخدمات الحكومية, فإنه يقل حجم الخدمات وجودتها، مما ينعكس بالسلب على الفئات الأكثر حاجةً إلى هذه الخدمات.

ومن ثم يؤدي هذا الفساد إلى يؤدي إلى الانحلال الخُلقي, وذلك بانتشار طرق الكسب غير المشروعة, وتفشي الأساليب اللا أخلاقية، والتهرب من المسئولية، في ظل ضعف الرقابة والإشراف المالي والإداري[٣٤].

ولعل **ليبيا** تبلغ مساحتها ١,٧٧,٥٠٠ مليون متر مربع, بما يمثل المرتبة رقم ٤ من حيث المساحة في الوطن العربي, ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦,٥ مليون نسمة (عام٢٠٢٢), وتحتل المرتبة رقم ٥ من حيث احتياطي النفط الخام, وذلك على مستوى العالم العربي, مما يجعلها من أهم أسواق جذب الاستثمار[٣٥], ولكنها رغم ذلك تنخفض حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة, قياساً بالمناطق الأخرى, حيث يشير تقرير الاستثمار العالمي (الصادر عن أمانة الأونكتاد عام ٢٠٠٠) إلى أن حصة الوطن العربي من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تتخط ١%, بما يساوي مبلغ ٨,٧ مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية, التي

---

[٣٣] تقرير المركز الإحصائي الليبي لنفقات التنمية, ٢٠٢٣.

[٣٤] د. بليغ علي حسن بشير, الفساد الإداري وأثره على التنمية الشاملة، دراسة نظرية تطبيقية على بعض البلدان العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة, الجامعة الخليجية, البحرين, العدد الثالث، ٢٠١٧, ص٨٩.

[٣٥] د. أبو بكر معتوق سالم, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الصناعية في ليبيا, ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط, رؤية مستقبلية, كلية الاقتصاد والمحاسبة, جامعة التحدي, ليبيا, ٢٠٠٣, ص ٢٨٣.

بلغت ٨٦٥,٥ مليار دولار, وكان نصيب ليبيا منها ١٢٨ مليون دولار[٣٦], نظراً لاحتياج هذا الاستثمار إلى مُناخ إداري وسياسي واقتصادي مناسب.

رابعًا: يؤدي الفساد الإداري إلى تبديد الموارد, ونقصٍ في الإيرادات الحكومية, نتيجة ممارسات مالية فاسدة, يقع عبئها على عاتق المواطن, حيث تنقص الإيرادات, فيتم تعويضها من خلال فرض أنواع جديدة من الرسوم, وصور مختلفة من الضرائب (والتي بلغت في ليبيا إجمالي ٣,٥٧٦,٠٦١ دينار للعام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢)[٣٧], بما يثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة[٣٨].

ونشير هنا إلى أن كل ذلك؛ قد يكون سببه التطلع إلى تحقيق أغراض مالية شخصية, ولو على حساب المجتمع, فهي تمثل سلوكيات فساد مالي وإداري, يكون لها تأثير بالطبع على المجتمع أخلاقيًا واجتماعيًا ونفسيًا. فمفهوم المصلحة الذاتية, وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة, لتحقيق الرغبات الاقتصادية, يرسخ قيم الأنانية, وعدم الإخلاص والأمانة, والنزاهة في أداء الوظيفة العامة, لدى الموظف العام, وذلك باللهث نحو المادة, وأفعال التضليل والخداع والجشع[٣٩].

ولهذا تأخذ التأثيرات الخارجية للفساد المالي والإداري؛ شكل التكلُفة الاجتماعية الإضافية, وهي النفقة الخارجية التي لا تظهر في الحسابات الاقتصادية, نتيجة لإهمال طبيعة هذه الحسابات، فالسياسيين ذوي المواقع الإداري الهامة؛ يجنون الأرباح لأنفسهم, أما عن الخسائر فإنه يتم تعميمها على الشعب, تاركين بذلك المجتمع يدفع حساب فواتير نفقات الأخطاء المالية والإدارية, وكذلك تحدث التكاليف الخارجية؛ عندما يؤدي الخلل الإداري والمالي إلى سوء سُمعة الدولة, من حيث

---

[36] **World Investment Report on Foreign Direct Investment and the Development Challenge United Nations, UNCTAD, 2000.**

[٣٧] **تقرير ديوان المحاسبة الليبي , لعام ٢٠٢٢, ص ٨٦.**

[٣٨] **د. فاديا قاسم بيضون, الفساد أبرز الجرائم الاقتصادية والآثار وسُبل المعالجة , الطبعة الأولى, منشورات الحلبي القانونية, ٢٠١٣, ص ٢٧٤ .**

[٣٩] **د. عبد الرحمن محمد العيسوي, سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, ٢٠١١, ص ٢٢٥.**

الأمان والشفافية, اللذان يُعدان التربة الخصبة للاستثمار الأجنبي, وتلك هي "تكاليف الفُرص الضائعة"[٤٠], بما يؤثر على حركة التجارة الدولية.

وفي هذا المقام؛ نشير إلى أنه تعتبر **ليبيا** أهم الدول تأثيراً في التجارة الدولية, وذلك بين مختلف القارات, وخاصةً بمنطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا, لما لديها من أهمية إستراتيجية, ولما بها من احتياطات نفطية, حيث يعتبر حقل البوري بها أكبر الحقول البحرية بالبحر المتوسط, وتقدر احتياطاته المؤكدة بحوالي ٢ بليون برميل, وطاقة ١٥ ألف برميل يومياً, وتنتج ليبيا نحو ١,٦٤٠ مليون برميلًا في اليوم, ملتزمة بذلك بسقف الإنتاج الذي حددته منظمة الأوبك؛ أي حوالي ٥,٤% من إنتاج أوبك, أما تقديرات الاحتياطي منه تبلغ ٣٩,١ مليون برميلًا؛ أي حوالي ٥% من احتياطي أوبك. وبالنسبة إلى الغاز الطبيعي؛ فإنه يبلغ إنتاج ليبيا منه نحو ٧ مليون متر مكعباً, أي ما نسبته ٢,١ من إنتاج أوبك, في حين يُقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بحوالي ١,٤٩١ مليار متر مكعباً عام ٢٠١١, وهو ما يجعل من ليبيا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية[٤١].

ولذلك كان هناك اهتمام بالإنفاق العام على هذا القطاع, ففي عام ٢٠٢٢ تم تخصيص ميزانية معتمدة لقطاع النفط, تعتبر الأضخم في تاريخ القطاع, وهي ٣٤,٢٧٢,٤٩٩,٠٠٠ دينار[٤٢].

خامساً: يؤدي الفساد المالي والإداري من ناحية التنمية الإدارية؛ إلى فقدان الثقة العامة في ممارسات الحكومة, فالرِشوة وتقديم الواجب الوظيفي بمقابل (سواء كان مقابل مادياً أم معنوياً)؛ يؤثر بالسلب على العلاقة فيما بين كلٍ من "المواطن" و"الإدارة العامة", وتكون تكلُفة الفساد على

---

[٤٠] د. ناريمان بيهرافيش, علم الاقتصاد، الطبعة الخامسة, مركز الكتب, الأردن، ٢٠٠٨، ص٥٩٢.

[٤١] د. أمبية عمر أمبية عويدات, واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مركز البحث العلمي, جامعة الجنان, طرابلس, ليبيا, العدد ١, ٢٠١١, ص ١٦١.

[٤٢] تقرير ديوان المحاسبة الليبي, عام ٢٠٢٢.

حساب الكم والنوع والصلاحية, حيث يرفع الفساد من تكلُفة المشتريات الحكومية إلى ما يقرب ٢٥ % منها, وفق تقرير "التحالف العالمي للأمم المتحدة" عام ٢٠٠٦[٤٣].

بالإضافة إلى أن زيادة فرض الضرائب والرسوم غير المنطقية والعادلة؛ يؤدي إلى عدم مشاركة المواطنين مع الحكومة في النهوض بالدولة, والتهرب من تلك القرارات بشتى وسائل التهرب, وكذلك التحايل عليها. كما أن عدم ترسية المناقصات على أفضل العطاءات المقدمة, تؤدي إلى عزوف المُستثمرين والمقاولين عن العمل مع المؤسسات الإدارية الحكومية, وعدم المشاركة في الأعمال والمشروعات والأشغال العامة, مما ينجم عنه زيادة نفقة المُنتجات, وقلة جودة الخدمات الإدارية [٤٤].

ولعل كل ذلك قد أدى إلى زيادة الاقتراض العام **بليبيا**, والذي بلغ نحو ١١,٣ % من إجمالي الناتج المحلي, عام ٢٠٢٢[٤٥].

وبناء عليه؛ فإنه يتأثر النمو الاقتصادي بالفساد المالي والإداري, من حيث مشاركة الشعب أو عدم مشاركته في الانتخابات والعمليات الديمقراطية, وعدم الثقة في السلطة السياسية الحاكمة, وقلة الوازع الوطني والانتماء, فالرِشوة واستغلال النفوذ من جانب الموظف العام, لا يقتصر أثره فقط على المستوى الإداري, بل إن تلك الأعمال المالية الفاسدة في الإدارة؛ تؤدي إلى آثار سياسية سلبية, فجميع تلك الآثار نطاق فاعليتها واسع الانتشار, لأنها متشعبة, وتتوغل في جميع مجالات المجتمع, لتصيبها بانتشار سرطاني, متمثل في "الفساد"[٤٦].

---

[43] **World Bank Group, Fighting Corruption through Collective Action, A Guide for the Business Community, International Bank for Reconstruction and Development, 2008, p 10 etc.**

[٤٤] **د. محمد علي عزيز الريكاني, مواجهة جرائم الفساد على المستويين الوطني والدولي, دراسة مقارنة , رسالة دكتوراه, جامعة بيروت العربية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , ٢٠١٥, ص ٢٧.**

[45] **https//:www.knoema.com.visited on 19/5/2024.**

[46] **Allord, I. Heidenheimer Michael Johnston, Political Corruption, Concepts &Context, Third printing, Transaction Publishers , New Brunswick , New Jersey, 2007, P. 16.**

علاوة على أن سلطات الدولة "التنفيذية" و"التشريعية" و"القضائية" تتشابك معاً, وهو ما يتم التعبير عنه بمبدأ "عدم الفصل بين السلطات", لذا فإصابة أياً منهم بخلل مالي وإداري, يتأثر به الباقي, ومن ثم المجتمع والدولة ككل, حيث يساهم الانحراف المالي والإداري, في تعميق الفجوة بين كلٍ من "الطبقات الغنية" و"الطبقات الفقيرة" في المجتمع، مما يؤدي ذلك إلى تزايد شعور الجماعات الفقيرة بالحرمان، وقد لا تجد أمامها سوى الالتجاء إلى العُنف, والثورة على النظام القائم، بما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي, يخلق جو غير مناسب للاستثمار, حيث يساهم الفساد الإداري في إضعاف المشاركة السياسية التي تقتصر فقط على الجماعات المالكة للثروة, وركائز القوة الاقتصادية، التي تمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية والإدارية.

وتجدر الإشارة؛ أن ذلك كان ضمن أسباب اندلاع ثورة يناير بمصر ٢٠١١, وثورة فبراير بليبيا ٢٠١١, نتيجة تفشي الانحراف والفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية بدولة ليبيا **(وسوف نوضح الوضع الاقتصادي نتيجة الفساد المالي والإداري إبان تلك الثورتين؛ فيما بعد عند الحديث عن وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد)**, بما أدى إلى التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين، حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة؛ مجرد عناصر متورطة في الفساد, ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة، ومن ثم فقدان المواطن للثقة في السياسات العامة, واكتسابه المزيد من الميول والأنانية, بما أثر على مستوى الديمقراطية التي يتمتع بها النظام, وعلى قدرته على توفير حقوق المساواة, وكفاية الفرص بشفافية وانفتاح[٤٧].

المطلب الثاني

حساب نفقة الفساد المالي والإداري

من خلال عرضنا بالمقدمة لماهية الفساد المالي والإداري؛ يتضح أنه يعتبر "جريمةً مالية", وبـــالطبع فـــإن لكل جريمة مالية "نفقة أو تكلفة" يتحملها الفرد والمجتمع معاً(حيث بلغت نفقة الفســـاد في **مصر** حتى عام ٢٠٢٢, حوالي ٦٠٠ مليار جنيهاً, بما يوازي أكثر من ٨٠ مليار

---

[٤٧] د. الصديق مفتاح محمد البكوش, الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه، دراسة تطبيقية على دولة ليبيا، المركز القومي للبحوث, غزة ، فلسطين, العدد ١٠، سنة ٢٠١٨, ص ٥٢ وما بعدها.

دولاراً[٤٨]. وفي **ليبيا** بلغت تلك النفقة في ذات العام؛ نحو ١٤ مليون دينار[٤٩]).

ولعل تلك النفقة يختلف نطاقها وفق كل قطاع تنموي, من حيث مدى أهميته الاقتصـــادية, وأثر أضـــرار الفساد به على المجتمع ككل, كما يختلف نطاق تلك النفقة من حيث مدى تحمل عبئها, فهناك نفقة يتحملها الفرد, وهناك نفقات تتحملها الدولة.

ونناقش ذلك من خلال الفروع الآتية:-

الفرع الأول: محددات حساب نفقة الفساد المالي والإداري.

الفرع الثاني: عبء نفقة الفساد المالي والإداري على الدولة

الفرع الثالث: مقارنة نفقات الوقاية من الفساد المالي والإداري ونفقات مواجهته.

الفرع الأول

محددات حساب نفقة الفساد المالي والإداري

- تختلف نفقة الفساد المالي والإداري باختلاف القطاع التنموي الذي أصابه ذلك الفساد, فالفساد المالي والإداري بالقطاع الصحي مثلًا؛ تتمثل نفقتها أو تكلُفتها فيما يصيب المجتمع من أمراض, وكلفة الوقاية والعلاج مالياً, سواء على عاتق الفرد أم الدولة. أما ما يصيب قطاع الصناعة والإنتاج من غش نتيجة الفساد المالي الإداري؛ فيترتب عليه نفقات مالية نتيجة شراء منتجات ليست ذات كفاءة إنتاجية, لا تصلح للاستهلاك, ومن ثم الاضطرار إلى شراء منتجات أخرى, ويرجع سبب نشوء ذلك الأمر إلى الأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة؛ التي تستطيع أن تحسّن وضعها, وتزيد من إنتاجها ودخلها وأرباحها على حساب صالح المجتمع، دون أن تأخذ هذه المشروعات الاقتصادية في حُسبانها هذه الأمور, حيث تأخذ التأثيرات الخارجية شكل التكلُفة

---

[48] http://www.cnn.org. visited on 2/6/2024.

[49] https://www.cbi.org.ly. visited on 1/6/2024.

الاجتماعية الإضافية, أي أن "التكلُفة الخارجية" هي النفقة التي لا تظهر في الحسابات الاقتصادية, نتيجة لإهمال طبيعة هذه الحسابات.

وجدير بالذكر؛ فإنه في دراسات اقتصادية عدة؛ يتم تقسيم الخسارة الاقتصادية الناتجة عن فساد استخدام مواد ضارة في المنتجات الاستهلاكية؛ إلى عدة أنواع من الخسائر الصحية والبشرية, وكانت تُقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار, بالإضافة إلى الخسارة المادية, والتي تُقدر بحوالي ٢٠٢ مليار دولار, وخسارة في القطاع الزراعي تُقدر بحوالي ما يقرب من ٢ مليار دولار عالمياً[٥٠].

-كما أن هناك تبعات وآثار غير مباشـــرة, تلحق بالاقتصـــاد الوطني والإقليمي والدولي, وتُقاس نفقتها من خلال المُضـــاعف والآثار الســـلبية على الأنشـــطة الاقتصادية, وذلك كالفاقد الإنتاجي, وخسائر الأسواق المالية, والآثار الاقتصادية للصدمات النفسية التي تؤثر على قرارات الوحدات الاقتصـــادية, ويُطلق على تلك التكلُفة مُسمى "ضريبة الفساد", والتي يُقصد بها {الآثار على المدى الطويل والبعيد على الاقتصاد الكلي}, الناتجة عن توجيه الموارد إلى الأمن والدفاع والرقابة, بدلًا من الصـــحة والتعليم, وكذلك التأثير على القطاعات الاقتصـــادية الحسّاسة, مثل قطاع الســـياحة والسفر والدعاية والإعلان, بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السلبية على المالية العـــامة (في جانبي النفقات والإيرادات), مثل التعويضـــات والإنفاق التحفيزي على القطاعات المتأثرة, والآثار على الإيرادات العامة لانخفاض القاعدة الضـــريبية, وأسعار الصرف, وميزان المدفوعات, من حيث حركة الواردات والصادرات, وانخفاض القوة الشرائية للعملات, حيث إن كل ذلك يتأثر بتناقص الإنفاق الاســـتهلاكي والاســـتثماري[٥١]. وكدليل على ذلك؛ نورد الجدول الآتي:-

جدول بيان وضع ميزان المدفوعات في ليبيا لعام ٢٠٢٠. (مليون دينار)

البند	٢٠١٩	٢٠٢٠	مقدار التغيير	نسبة التغيير

[٥٠] للمزيد: د. سالار ناجي إسماعيل, دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي, دار المصرية للنشر, ٢٠٢٤.

[51] Novaro, P.and A. Spencer, Assessing the costs of terrorism, The Milken Institute , http://www.milkeninstitute.org/publicatin/review/pdf/ 22/11/2023.

رصـــيد الحســـاب الجاري	٦,٧٣٧,١	-٦,٦٤٤,٤	-١٣,٣٨١,٥	-١٩٨,٦
الحســـاب الرأسمالي والمالي	-٤,٦٧٧,٥	-٦,٧٠٩,١	-٢,٠٣١,٦	٤٣,٤
الميزان الكلي	-٧١٦,٩	-١١,١٤٧,٢	-١٠,٤٣٠,٣	١,٤٥٤,٩

(المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي عن ميزان المدفوعات, إدارة البحوث والإحصاء, ٢٠٢٠, ص ٢٢)

وتشـــير بيانات التدفقات (الواردة بالجدول) التي نشـــأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات وحساب الدخل والتحويلات الجارية بليبيا مع العالم الخارجي, خلال عام ٢٠٢٠, إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار ١٣,٤ مليار دينار, ونسبة ارتفاع قدرها ١٩٨,٦%, ليبلغ الجز نسبة ٦,٦ مليار دينار , مقابل فائضاً بلغ ٦,٧ مليار دينار عام ٢٠١٩, ليشكل نحو -٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي, مقارنةً ب ٦,٤% عن العام الســـابق, ويعزي ذلك العجز إلى التراجع الذي طرأ على فائض الميزان التجاري الســـلعي الذي انخفض من ١٥,٨ مليار دينار عام ٢٠١٩: ٢٢٧,٣ مليون دينا خلال عام ٢٠٢٠[٥٢].

– هذا ويتغير حساب نفقة أضرار الفساد المالي والإداري وفق نوع أضراره, ونطاقها, فجرائم الفساد المالي والإداري يمتد نطاقها وفق التغييرات الطارئة على المجتمع من تطور تكنولوجي؛ آزال الحدود بين الدول, مما جعل تلك الجرائم من "الجرائم المنظمة العابرة للحدود", وهي ما تُعرف باسم "المافيا", لذا فتكون أكثر تنظيماً وتخطيطًا وتعقيداً, وتحتاج إلى عمليات محاربة ذات تقنيات ومهارة عالية الجودة(وهو ما سنوضحه بالفصل التالي من الدراسة), حيث يصعب كشفها ومواجهتها بالوسائل التقليدية, وتتفاوت خطورة هذه الجرائم حسب نوعها, وحسب أطرافها المتورطون فيها, خاصةً إذا كانت أطرافها من ذوي النفوذ السياسي والمالي, وكلما كثرت أطراف تلك الجرائم ازدادت خطورتها, وارتفعت تكلُفتها, وآثارها الضارة على المجتمع[٥٣] .

[٥٢] **تقرير مصرف ليبيا المركزي عن ميزان المدفوعات, إدارة البحوث والإحصاء, ٢٠٢٠, ص ٢٢.**

[٥٣] **د. محمد على عزيز الريكاني, المرجع السابق, ص ٦٠ .**

الفرع الثاني

عبء نفقة الفساد المالي والإداري على الدولة

نجد أنه إذا قمنا بحساب نفقة الفساد المالي والإداري اقتصادياً؛ فإنه ينبغي استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في البحث عن النفقات التي يتحملها المجتمع (الاقتصاد القومي), كنتيجة للأضرار الناتجة عنه بالنسبة للمجتمع[٥٤], فقد بلغت الأضرار الناتجة عن الفساد المالي والإداري بقطاع الصناعة والإنتاج؛ حوالي ٣% من إجمالي الناتج القومي. أما على مستوى الفرد؛ فإنه يتحمل المواطن عبء نفقة التنمية في مواجهة ذلك أضرار الفساد المالي والإداري, نظراً لنقص الإيرادات, وخفض مستوى المعيشة (متوسط دخل الفرد في ليبيا ٧٠٠ دينار بما يوازي ٤٠٠ دولار عام ٢٠٢٣)[٥٥], وزيادة نفقات الإنتاج (كما أوضحنا), كنتيجة للرشاوى وانخفاض الدخل الحقيقي, وتعويق مشروعات الاستثمار, عن طريق زيادة دفع الضرائب, مما يرفع نفقة الإنتاج, لأنها "ضريبة إضافية" على مشروعات التنمية[٥٦].

وبذلك؛ يفرض الفساد المالي والإداري على الدولة؛ نفقات اقتصادية باهظة, حيث تهدد السياسة الاجتماعية والاقتصادية, وتضر بالعلاقات الاقتصادية, والصناعة الوطنية والسياسة السعرية, واستهلاك وتوزيع الأموال والخدمات العامة, وما يتعلق بالرقابة على النقد والائتمان, والاحتكارات التجارية للدولة[٥٧]. مثال على ذلك؛ الخسائر في الإيرادات الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة, التي تحركها دوافع ضريبية, لتعويض تلك الضرائب من خلال التلاعب

---

[٥٤] د. عبد الله الصعيدي, النمو الاقتصادي والتوازن البيئي, دار النهضة العربية, ٢٠٠٢, ص ١٠٧ – ١٠٨.

[٥٥] وذلك وفق إحصائية منشورة على الموقع الإلكتروني الآتي:-

https://www.ar0quora.com.visited on 2/6/2024.

[٥٦] د. منال جابر مرسي محمد, أسباب الفساد في مصر, دراسة قياسية خلال الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠١٧, المجلة العلمية الاقتصادية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة القاهرة, ٢٠١٧, ص ٦٧٠.

[57] Bouviet Michel, Introduction au droit fiscal et a la théorie de l' impot, L.G.D.J. 1996, p 25.

في الكفاءة الإنتاجية, قد تتراوح بين ٤٩ و ١٩٣ بليون دولار, وذلك بنسبة ٢,٣ % من مجموع الناتج الإجمالي في أمريكا اللاتينية, ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا؛ على التوالي[٥٨].

علاوة على أنه قد تحملت الدولة عبء تمويل بعض المنتجات الأساسية المدعمة لبعض الأفراد "ذوي الدخل المحدود" **(ويبلغ دخل الموظف اليومي في ليبيا عام ٢٠٢٣؛ نحو ١٠,٦ دولاراً, وشهرياً نحو ١٥٠٠ ديناراً, بما يعادل تقريباً ٣١٩ دولاراً)**[٥٩] وذلك كنوع من الضمان الاجتماعي, والذي يتمثل في صورة "تحويلات عينية", بحيث يتم تقديم إعانات اقتصادية ذات أسعار مخفضة, تُعرف ب "منظومة الدعم", وهو ما يؤثر على الميزانية بالعجز, حيث ارتفع اعتماد الدعم ليبلغ ٥٤٠٠ مليون جنيهاً, بموازنة عام ٢٠٠٠ [٦٠]. ولعل الفساد المالي والإداري بمنظومة الدعم؛ يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة, وزيادة عجز الموازنة, من خلال زيادة الاعتماد المقدر للدعم, لأجل تغطية آثار ذلك الفساد, والتي قد تتمثل في تسيير أعمال الغش التجاري, من خلال الرشوة والتربح, وما إلى ذلك .

الفرع الثالث

مقارنة نفقات الوقاية من الفساد المالي والإداري ونفقات مواجهته

قد تتمثل نفقات الفساد المالي والإداري أيضاً؛ في محاولة إيجاد آليات مناسبة ومتعددة, لمواجهة ما يعوق التنمية والإصلاح الاقتصادي, من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" (والذي بلغ نحو ٦ مليار دينار في ليبيا عام ٢٠٢٢/٢٠٢١)[٦١], بما يؤثر سلباً على النمو, والتي كان من المفترض؛ أن توجه للإنفاق على قطاعات هامة, كالتعليم والصحة والبنية

---

[58] **World Trade Organization Report, 2020, United Nations, Geneva, United Nations Conference on Trade and Development, p. 23.**

[59] **https://www.rawateb.org.visited on 19/5/2024.**

[٦٠] **د. أحمد جمال الدين موسى, دروس في ميزانية الدولة, الإطار القانوني والمضمون الاقتصادي, مرجع سابق, ص ١٩٧ : ٢٠٠ .**

[٦١] **تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام ٢٠٢٢, ص ٩.**

التحتية, وما إلى ذلك من قطاعات تنموية هامة, إلا أنه نظراً لآثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الوطني والدولي؛ فقد تم توجيه جزء من ميزانيات الدول لمواجهة هذا الفساد[٦٢].

إلا أنه نتيجة لما سبق؛ نشير إلى أن إجراءات منع الفساد المالي والإداري ومكافحته قبل حدوثه؛ تكون نفقتها الاقتصادية أقل بكثير من إجراءات مواجهته بعد حدوثه, فالتدابير الوقائية السابقة تكون أفضل من الإجراءات العلاجية اللاحقة, وأقل نفقةً اقتصادية, لما ينتج عن أضرار للفساد المالي والإداري إذا ما أصاب مشروعات الإسكان مثلًا من خسائر بشرية, لا تُقدر بالمال, وما يصيب المؤسسات العلاجية من فساد قد يؤدي إلى انتشار الأمراض المُعدية, بما يهدر صحة المجتمع (حيث بلغت نفقات العلاج بمصر على حساب الدولة نحو ٩٠٢٨ مليون جنيهاً, عام ٢٠٢١/٢٠٢٠, ونفقة العلاج بالخارج نحو ٤,٧ مليون جنيهاً, ومتوسط علاج المريض الواحد نحو ٣٣٥٢ ألف جنيهاً)[٦٣], وزادت تلك القرارات بمعدل ٩٥٤ ألف ٩٣٧ قرار, خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة زيادة ١٥,٨% عن العام المالي السابق[٦٤].

هذا في حين أنفقت **ليبيا** نحو ٢,٩ مليون دينار على قطاع الصحة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠[٦٥], وخصصت للعلاج نحو ٥٨٨,٠٠٦,٩٤٤ مليون دينار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١[٦٦]). وإذا نظرنا إلى الفساد المالي والإداري بقطاع الثروة السمكية, نجد أنه يترتب عليه؛ زيادة الأمراض الصحية, وانخفاض عائد الثروة السمكية, والذي بلغت قيمته الإنتاجية في مصر؛ نحو ٦٢,٩ مليار جنيهاً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩[٦٧], بينما كانت نفقة المحافظة على صحة الإنسان والبيئة من أضرار القطاع

---

[٦٢] **د.عبد الله الجابري, الفساد الاقتصادي (أنواعه , أسبابه , آثاره ,علاجه), المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي , الشارقة, الإمارات, ٤/٧/ ٢٠٢١, ص ٩ .**

[٦٣] **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, مصر في أرقام ٢٠٢٢, إصدار مارس ٢٠٢٢, ص ١٧٥-١٧٦.**

[64] **https://www.sis.gov.eg.visited on 12/12/2023.**

[٦٥] **للمزيد راجع؛ تقرير د. يوسف شيليك, د. عادل التاجوري, إصلاح النظام الصحي في ليبيا, البرنامج الليبي للإدماج والتنمية, مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية, طرابلس, ليبيا, يونية ٢٠٢١.**

[٦٦] **تقرير ديوان المحاسبة الليبي, لعام ٢٠٢٢, ص ٥١١.**

[٦٧] **النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي, عام ٢٠٢٠/٢٠١٩, الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, مصر, إصدار يونية ٢٠٢٢, ص١١.**

الصناعي؛ نحو ٠,٥% : ١,٥% من إجمالي الناتج القومي, ومن ثم فإن نفقة الآثار تبلغ ضعف نفقات الوقاية عالمياً[٦٨], حيث بلغت نسبة نفقات استثمارات تمويل برامج التنمية المحلية ٣٩ % من التوزيع القطاعي, وذلك لتحقيق التنمية المستدامة[٦٩]. وفي **ليبيا** نجد أنه تم إنفاق نحو ١٧,١٢٨,٢٠٦,٢٨٩ مليار دينار عام ٢٠٢٢, لتمويل العديد من القطاعات التنموية (التعليم – الصحة – البيئة – وغيرها من القطاعات التنموية المختلفة, منهم ١٩,٦٥٠,٠٠٠ مليون دينار لتحسين القطاع الصحي, عام ٢٠٢٢[٧٠].

ولذلك يرى الخبراء الماليين؛ أن هناك فوائد اقتصادية قد يتم اكتسابها من مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية (بصفة عامة), وهو ما أكدته التقارير والدراسات الاقتصادية, حيث إن الفساد المالي والإداري يشكل خطورةً على جميع القطاعات التنموية, إذ يدمر سُمعة البلاد, ويزيد من نفقة الأعمال, وكذلك يهدم روح الابتكار, ويعطل نمو الأسواق[٧١], ويدفع المستثمرين إلى الابتعاد عن الشراكة في الاستثمار (وقد بلغ حجم الفاقد الاقتصادي السنوي في مصر نسبة ٣٧,٧ مليار جنيهاً), ويفقد القانون إلزاميته, ويهدم الثقة العامة في الدولة, ويخفض من جودة الخدمات, ويزيد

---

[٦٨] **أ.عبد العزيز العمري, تأثير الغش التجاري على الاقتصاد الوطني, جريدة اليوم, السعودية, بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨. https://www.alyoum.com.visited on 20/11/2023.**

[٦٩] **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦, الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .**

[٧٠] **تقرير ديوان المحاسبة الليبي, لعام ٢٠٢٢, ص ٢٠- ٥٠٤.**

[71] **Saied Ewes, The cost of crime that is confined to the natural victims, The national review of criminal, The national centre for criminal , Social research, Vol 16 , No 3 , Nov 1973 , P 340.**

من نفقتها, ومن ثم إشاعة روح اليأس الاجتماعي "كلفة اجتماعية"[٧٢], ومن ثم فهي آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع, يصعب حسابها عند قياس الناتج القومي الإجمالي, والحسابات القومية[٧٣].

ولذلك نجد انخفاض بنسبة ٥٠% في نصيب الفرد **بليبيا** من إجمالي الناتج المحلي, فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠, نظراً لما مرت به من صراع سياسي أدى إلى انخفاض نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا,, لولاه لكان شهد اقتصاد ليبيا نمواً مرتفعاً بنسبة ٦٨%. وعلى صعيد المالية العامة؛ نلاحظ أنه قد واجهت حكومة الوحدة الوطنية بليبيا؛ تحديات في تأمين موازنة معتمدة لعام ٢٠٢٢, ومع ذلك سجّلت الحكومة فائضاً في المالية العامة بنسبة ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢, وهو ما يمثل انخفاضاً عن الفائض المسجل بنسبة ١٠,٦ % في عام ٢٠٢١, وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي[٧٤].

المبحث الثاني

التحليل الاقتصادي الكلي لجرائم الفساد المالي والإداري

يهتم "التحليل الاقتصادي الكلي" بالقضايا الاقتصادية المحلية والدولية, مثل قضايا التنمية, والتجارة الدولية, والفساد الاقتصادي, والتي يترتب على ارتكابها نفقةً اقتصادية, سواء على مستوى الفرد أم الدولة, حيث ينصرف هذا التحليل إلى الاقتصاد القومي في مجموعه ككل. فبالإضافة إلى ما سبق؛ فإنه يهتم بالإنتاج الكلي, والتوزيع الكلي, وكذلك يدرس المستوى العام

---

[72] **World Bank Group, Fighting Corruption through Teamwork, Business Community Guide, IBRD, 2008, p. 10 etc.**

[73] **Quality of the environment in Japan 1997, Environment Agency Government of Japan , Ministry of Finance Date of Publication, 20 April 2000, Tokyo , P 5.**

[٧٤] **تقرير البنك الدولي عن ليبيا , الصادر بتاريخ ٦ يونية ٢٠٢٣.**

للأسعار, والاستثمار الكلي, والدخل القومي, والإنفاق العام, لأن الخلل بأي من تلك المفاهيم الاقتصادية يؤدي إلى الفساد المالي والإداري[٧٥].

وبناء عليه؛ إذا اعتبرنا في دراستنا أن الفساد المالي والإداري يُعد "جريمة اقتصادية"؛ فإنه يتناولها "التحليل الجزئي للاقتصاد", وذلك إذا ما تم بحثها على مستوى فردي, سواء من حيث شخص الجاني, أم ارتكاب الجريمة ذاتها كجريمة فردية, أما إذا تم بحثها على المستوى العام, ودراسة نتائجها وآثارها العامة على المجتمع (وفقًا لمنهج دراستنا)؛ فإن التمييز بين "الفساد المالي والإداري" و"الجريمة الاقتصادية" في تلك الحالة يتلاشى .

وتجدر الإشارة؛ أنه تُعرف الجريمة الاقتصادية بأنها: {مباشرة نشاط معين, سواء تمثل في تصرف اقتصادي أم سلوك مادي, بالمخالفة للتنظيمات والأحكام القانونية الصادرة, كوسيلة لتحقيق سياسة الدولة الاقتصادية}[٧٦], في حين أن الفساد المالي والاقتصادي(كما أوضحنا من قبل)؛ يُعرف بأنه: {مخالفة القوانين الاقتصادية, وذلك لتحقيق أهداف ضد الصالح العام للدولة}.

لذا نجد أن "الفساد" و"الجريمة الاقتصادية" وجهان لعملةً واحدة, ويؤديان ذات المعنى, وذلك إذا ما اتخذت "الجريمة الاقتصادية" في سلوكها المادي شكلاً تنفيذياً, على المستوى العام, وليس على المستوى الخاص, وأن يكون لها آثارًا ونتائج ضارة بالمجتمع ككل, أي أنه يلزم للجريمة الاقتصادية أن يتم مباشرتها على مستوى عام, وأيضاً بشكل ممنهج ومنظم, لكي تمثل لنا "فسادًا", كغسيل الأموال, واستغلال النفوذ والأموال العامة, بحيث يعتبر الفعل الاقتصادي الإجرامي أصاب خللًا بكافة مفاصل المجتمع (الإدارية والسياسية والاجتماعية), كي يصبح الفعل الاقتصادي الإجرامي ظاهرةً نعبر عنها بالفساد المالي, مما يستلزم تحليلها اقتصادياً, ومن ثم فهي أيضًا "جريمةً اجتماعية", حيث ترتبط بالمجتمع ككل, لذا يلزم التحليل الاقتصادي الكلي لها, وليس الجزئي الوحدوي.

---

[٧٥] **د. عادل أحمد حشيش, أساسيات الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي الحقوقية , ٢٠٠٣, ص٥٨- ٥٩.**

[٧٦] **د.عبد الرءوف مهدي, محاضرات في قانون العقوبات الاقتصادي, دار النهضة العربية, ٢٠٢٠, ص٦.**

وفيما يلي نوضح تحليل علماء الاقتصاد للجرائم المالية والاقتصادية (بصفةٍ عامة), وتطبيق ذلك على الفساد بصفةٍ خاصة, مع بيان نتائج التحليل الاقتصادي الكلي لهذا الفساد على كافة الأصعدة التنموية. ونناقش ذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول : نظريات التحليل الاقتصادي الكلي بشأن الفساد المالي والإداري.

المطلب الثاني: العائد الاقتصادي للتحليل الاقتصادي الكلي للفساد المالي والإداري.

المطلب الأول

نظريات التحليل الاقتصادي الكلي بشأن الفساد المالي والإداري

نتناول بدراستنا الفساد المالي والإداري باعتباره "جريمةً اقتصادية ومالية", وذلك على المستوى العام لها, وليس على المستوى الفردي, من حيث أسبابها وآثارها, بما يجعها تخضع إلى التحليل الاقتصادي الكلي, وليس التحليل الاقتصادي الجزئي الوحدوي, ومن ثم نعتبر في دراستنا أن الفساد المالي والإداري يُشكل "مشكلةً اقتصادية" تتسبب في وجود "أزمة اقتصادية" على نطاق عام وشامل, فهي قد تثير "مشكلةً دولية", تتأثر بها دولة, وتؤثر بها على دول أخرى, وذلك من خلال العلاقات الدولية, خاصةً العلاقات التجارية الدولية, إذا ما شاب الفساد المالي والإداري قطاع التجارة الخارجية من حيث كفاءة التصنيع, وجودة الإنتاج, بما يؤثر على التصدير(والذي بلغ نحو ٣٩,١١٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٢٢) والاستيراد(والذي بلغ نحو ١٩,٩٨٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٢٢ بنسبة زيادة عن السنة السابقة بنحو ٣,٢٧١,١ مليون دولار)[٧٧].

وجدير بالذكر؛ أنه قد كان لبعض العلماء الاقتصاديين وجهات نظر معينة, بشأن التحليل الاقتصادي للظواهر الإجرامية, مثل العالم الاقتصادي "كارل ماركس", والذي قال: {إن المنزل يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً, وعندما تكون جميع المنازل المحيطة به متساوية معه في الصِغر, فلن يكون هناك مشكلة, لكن إذا ما أُقيم قصراً بجانب تلك المنازل الصغيرة, سيتحول

---

[٧٧] **تقرير التجارة الخارجية لليبيا, مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, عن الفترة من ٢٠١٩: ٢٠٢٢, ص ٣.**

هذا المنزل الصغير في نظر ساكنيه, فكلما ارتفع معدل التفاوت الاجتماعي داخل المجتمع, كلما ارتفع معه معدل الجريمة}[٧٨].

كما يرى عالم الاجتماع "كولاياني" أن العامل الاجتماعي والظروف الاقتصادية هي السبب الأوحد وراء ارتكاب الجريمة, وأن الاستعداد الشخصي النفسي للجريمة؛ ليس إلا وليد ظروفًا اجتماعية واقتصادية, أحاطت بحياة الشخص المجرم, وأن المجرم بالتالي يكون قابلًا للإصلاح, بإزالة الظروف المادية السيئة التي أحاطت حياته.

وهكذا بدأ التركيز على البحث عن "أثر العوامل الاقتصادية على الاتجاه نحو الجريمة", ولكن الاتجاه الحديث الآن يرى أن الجريمة ليست لها سبب معين, فلا يستطيع أحد أن يُجزم بأن مستوى معين من (الفقر أو الجهل أو القصور العقلي أو البدني) هو بعينه المكون الوحيد للجريمة, فالجريمة ظاهرة إنسانية تصدر عن إنسان يختلف عن الآخرين, أيضاً هي "ظاهرة اجتماعية" متشعبة ومعقدة, فتقلبات حالة البيئة الاقتصادية واختلالها يؤثر في النشاط الاقتصادي, وذلك لما له من مساس بوضعه المعيشي, ويبدو اختلال البيئة الاقتصادية؛ في الظروف المسببة لعدم كفاية دخول الأفراد لسد احتياجاتهم, أو لانعدام دخولهم, وأهمها(قلة الموارد الاقتصادية – سوء توزيع الناتج), وما ينتج عنهما من تضخم, وارتفاع الأسعار, مع تفاقم مشكلة المديونية, إذ أن قلة الموارد الاقتصادية عن القدر الكافي لسد حاجات المجتمع, قد يؤدي إلى عجز بعض أفراده عن سد احتياجاتهم, وتلك الظروف تُعرف ب "التقلبات الاقتصادية", وهي تتمثل في: {التغييرات الجزئية التي تؤثر في النظم الاقتصادية, والتي قد تحدث في فترات وقتية أو دورية, يتكرر حدوثها متى توافرت ظروف معينة, وهى ما تُعد عوامل ذات أثر فعّال على المجتمع, ومن ثم السلوك الاقتصادي كظاهرة اقتصادية واجتماعية}[٧٩].

ومن ثم؛ فليس الفقر وحده مثلًا هو الدافع إلى الفساد المالي والإداري بالدولة, لأن هناك دول كبرى يكثر فيها الفساد المالي والإداري, وهو ما يُدحض رأي الفقيه "روسو", الذي يرى أن الفقر هو أم الجرائم.

---

[٧٨] **د. رضا عبد السلام, اقتصاديات الجريمة, دار الإسلام, ٢٠٠٤, ص ٥٠ وما بعدها.**

[٧٩] **للمزيد راجع في ذلك؛ د.رضا عبد السلام, مبادئ الاقتصاد السياسي, المرجع السابق .**

إضافة إلى ما سبق؛ نجد أنه قد كثُرت النظريات التحليلية الاقتصادية بشأن أسباب الجريمة بصفةٍ عامة, لكن نؤيد منها ما اتجهت إليه بعض الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة, مثل نظرية عالم الاجتماع الإيطالي "انريكوفيري", وهي ما تُعرف ب "النظرية التكاملية", حيث اعتمدت على أهمية العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامي, وأن الظاهرة الإجرامية ليست نِتاج عاملًا واحدًا, بل تفاعل عوامل ثلاث (حيث جمع بين النظريات الأخرى, لذا سُميت بالتكاملية) وهي: {العوامل الانتروبولوجية؛ أي العوامل المتعلقة بشخص المجرم, كالسن والعقل والجنس– العوامل الطبيعية؛ كالمُناخ والتربة– العوامل الاجتماعية أي ما يسود المجتمع من عادات وأفكار, ونظام اقتصادي وسياسي وإداري}.

ومن ثم فالظروف الاقتصادية (كعامل اجتماعي) قد تكون عوامل مُهيئة ومساعدة للجريمة؛ أي تُثير لدى الشخص دوافع ارتكابه للجريمة, وقد تكون مُحركة للسلوك الإجرامي, لأجل خروج السلوك الإجرامي إلى مجال التنفيذ الفعلي, وبالطبع لا بُد أن تقابله عوامل تكوينية؛ أي الاستعداد السابق للإجرام, الذي تحدث عنه العالم "دي توليو", وهذا أدى إلى ظهور "علم النفس الجنائي", والذي يفيد في تحليل الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالمجتمع[٨٠], كظاهرة الفساد المالي والإداري.

وبناء عليه؛ يرى منطق التحليل الاقتصادي للفساد المالي والإداري, باعتباره جريمة مالية اقتصادية, أن الموظفين ذوي السلوك الفاسد, يتصرفون بمعقولية ومنطقية (وهو ما يسمى **بالتحليل الاقتصادي للاختيار** The economic analysis of choice), حيث يتحركون في سلوكياتهم بمنطق نفقة الجريمة (cost), والعائد من الجريمة (Benefit), وتتمثل تلك النفقة في العقاب, الذي يناله المتهم جزاءً لتلك الجريمة, أما العائد فهو النتائج المالية المترتبة على الجريمة, وبذلك يختار الموظف بين "ما سيتكلفه في الجريمة من عقاب" و"المنافع الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي ستعود عليه".

ولذلك أكد العالم الاقتصادي "إهرليك" أن الأفراد يُقسّمون وقتهم بين "الأنشطة المشروعة" و"الأنشطة غير المشروعة", فإذا ما انخفض العائد النسبي من الوظيفة المشروعة, لاعتبارات كثيرة من بينها البطالة, أو تدني مستوى الأجر, كلما كانت الجريمة أكثر احتمالًا, ونفقة الاتهام لمن يعيش في الفقر أقل بكثير, حيث لن يخسر شيئًا. ولذلك تتجه بعض التفسيرات القانونية إلى

---

[٨٠] **د. أحمد شوقي أبو خطوة , علم الإجرام والعقاب, دار النهضة العربية, ٢٠٢٠, ص ٦٦ .**

أن الجريمة لها معنى وغرض لدى مرتكبيها, الذين يجدون في ارتكاب الجريمة حلًا لمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية[٨١].

ومن خلال تطبيق التحليل الاقتصادي على الفساد المالي والإداري من قبِل الموظفين العموميين؛ نجد أنه بموجب هذا التحليل فإن يجعل جميع الموظفين أشخاصًا يتسمون بالتعقل والذكاء, حيث يتصفون في سلوكهم بحسابات النفقة والعائد, في حين أن ذلك فيه إغفال لطوائف كثيرة من الموظفين, دون مستوى الذكاء, بحيث لم يعقدوا تلك المقارنة, بل كانت دوافعهم للفعل الوظيفي غير المشروع "نسبية", تختلف من موظف إلى آخر, ولكن بالنسبة إلى الفساد المالي والإداري؛ فإن هذا الفعل على وجه الخصوص ينطبق عليه التحليل الاقتصادي للجريمة, وذلك في أغلب حالاته, وليس جميعها لعدم التعميم, فالمسألة نسبية وليست مطلقة, حيث إن تلك الجرائم يتوافر فيها العمد بعنصريه المادي (الإرادة) والمعنوي (العلم), ومن ثم حساب النفقة والعائد .

المطلب الثاني

العائد الاقتصادي للتحليل الاقتصادي الكلي للفساد المالي والإداري

يهتم الاقتصاد كعلم؛ بدراسة الأنشطة والقرارات والبدائل, والخيارات الفردية والاجتماعية في مجالات الإنتاج والتوزيع, والاستهلاك والتكاليف والفوائد, بحكم أن أي نشاط يكون له تكاليف "نفقات" وفوائد[٨٢].

ومن ثم فهو يحلل أنشطة الفساد المالي والإداري, من حيث نفقتها وعوائدها, وهناك عدة نتائج اقتصادية تترتب على التحليل الاقتصادي الكلي لظاهرة الفساد المالي والإداري, وتتمثل فيما يلي:-

---

[٨١] د. محمد حمزة الطناحي, المرجع السابق, ص ٢٠١.

[82] Sloan, H.& A, Zurcher, Dictionary of economics, N.Y, Barnes and Noble, Without history publishing, p 110 – 111.

١- تفيد الدراسات التحليلية الاقتصادية الكلية؛ صانعي ومتخذي القرار الإداري والسياسي والاقتصادي[٨٣]. ففي مسألة الفساد المالي والإداري (وهي مسألة كلية قومية تتعدد بشأنها الحلول)؛ قد تقترح الدراسات التحليلية الاقتصادية؛ التوسع في دعم الكفاءات الإدارية, والاهتمام بالتكنولوجيا الإدارية, وإحكام الرقابة المالية والإدارية (كما سنوضحه بالفصل التالي).

٢- يدرس التحليل الاقتصادي الكلي ويحلل بعمق الظواهر الاقتصادية الكلية, وأهم محدداتها, لمعرفة العوامل التي قد تدفع الأداء الاقتصادي إلى الأمام, ومواجهة ما يعوق هذا الأداء, وتفيد كيفية معالجة هذه المسائل في تحرير الاقتصاد الوطني من العراقيل, سواء كانت تتعلق بالأداء, أم السياسات الاقتصادية بمكوناتها المختلفة, مثل السياسات الائتمانية, والاستيراد والتصدير.

٣- يتوقف التحليل الاقتصادي الكلي للظواهر الإجرامية؛ على المُناخ السياسي والاقتصادي السائد بالمجتمع[٨٤], وبالتالي يفيد هذا التحليل للقضايا الكلية, وذلك في رسم صورة شاملة لمفردات الاقتصاد القومي, والتنمية الاقتصادية, مما يفيد متخذي القرارات من المستثمرين. فمن خلال واقع بيانات أداء الدولة مالياً وإدارياً؛ فإنه يقرر المستثمر هل سيقوم بالاستثمار أم لا؟, ويحدد نوع الاستثمار. كما تفيد الدراسات الاقتصادية الكلية في تسهيل التعامل مع الاقتصاد الخارجي, أو العالم الخارجي, فلا شك أن لكل دولة معاملاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى. الأمر الذي يقتضي إفراد قضايا مثل التجارة القومية الخارجية, للتعرف على عوامل تطور التجارة الخارجية, ومعوقات نموها[٨٥]. ولعل أهم معوق هو الإمكانيات الفنية والكفاءة الإنتاجية, من حيث الغش أو الإتقان, الناجم عن الإهمال الإداري, وسوء الإدارة[٨٦].

---

[٨٣] د. خالد سعد زغلول حلمي, الاقتصاد السياسي, الطبعة الرابعة, كلية القانون الكويتية العالمية, ٢٠١٩, ص ٣٠.

[٨٤] د. السيد أحمد عبد الخالق, الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠١٨, ص ٤.

[٨٥] د . رضا عبد السلام, مبادئ الاقتصاد السياسي, الكتاب الثاني, التحليل الكلي, دار الإسلام للطباعة والنشر, بدون سنة نشر, ص ١٨.

[٨٦] د . مجدي محمود شهاب, أساسيات الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي الحقوقية, ٢٠٠٣, ص ١١٩.

٤- يفيد التحليل الاقتصادي الكلي لظاهرة الفساد المالي والإداري؛ في معرفة قياس الناتج القومي, وبالتالي مسار النمو الاقتصادي, والتنمية الاقتصادية, والعكس صحيح, بحيث إن هناك أهمية اقتصادية في دراسة وقياس الناتج القومي, تساعد على معرفة وفهم الكثير من الظواهر الاقتصادية. لذا تقوم الحكومة ورجال الأعمال والمستثمرين؛ بمراقبة الناتج القومي الإجمالي بمشاركة أفراد المجتمع, وذلك لمعرفة مدى النمو والازدهار الذي يحققه الاقتصاد.

كما أن طبيعة تطور الناتج القومي تفيد كثيراً في التنبؤ بمعرفة مسار الاقتصاد مستقبلاً, لذا فإنه تقوم المؤسسات الدولية سنوياً بإصدار تقارير التنمية في العالم, وإصدارات صندوق النقد, والبنك الدولي, للنسبة المئوية لتطور الناتج القومي الإجمالي, وتعتمد عليه الكثير من الهيئات الإدارية, والشركات المالية, والدول المانحة قبل اتخاذ قراراتها بالمنح أو الإقراض أو الاستثمار[٨٧], حيث يترتب على الفساد المالي والإداري تخصيص الموارد, وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة, وليس وفق الصالح العام[٨٨], وهو سلوكاً يُحدث أضراراً في البناء الاقتصادي للمجتمع, وذلك من خلال هدر الموارد الاقتصادية, أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة, أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي, أو سوء توزيع الموارد, بقصد تحقيق المصالح الشخصية الخاصة (سواء كانت مصالح مادية أم معنوية) على حساب الصالح العام [٨٩].

المبحث الثالث

مؤشرات الفساد المالي والإداري

يلزم قياس مؤشر الفساد المالي والإداري في الدولة, وذلك لمعرفة أضراره. فقبل الحديث المواجهة للفساد المالي والإداري؛ يلزم معرفة حجم الضرر الناتج عنه, ونوعية الآثار الضارة, كي يتحدد لنا مداها ونطاقها, ومن ثم الاستعداد لمكافحتها. ولتقويم تلك الأضرار؛ يتم أولاً تحديد

---

[٨٧] د. السيد عطية عبد الواحد, التحليل الاقتصادي الكلي, دار النهضة العربية, ٢٠٠٢, ص ٢١٢.

[٨٨] د. طارق البشري, دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد, بحث مقدم لمركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي, الإسكندرية, ندوة بعنوان "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية", ٢٠٠٩, ص ٥٠٩.

[٨٩] د. نزيه عبد المقصود مبروك, المرجع السابق, ص ٣٠.

الأحجام المادية, ومن ثم تقدير قيمة لكل منها, بحيث يتم استنتاج القيم مباشرةً من مسببات الفساد المالي والإداري. ولعل هذه الطريقة تتفادى مخاطر الفشل في رصد كل الآثار المنفصلة[٩٠]. ولذلك فقد أكد "مؤشر الفساد" الصادر عن "منظمة الشفافية العالمية"[٩١] أن هناك علاقة وثيقة الصلة فيما بين كلٍ من "الفساد" و"التبعية الاقتصادية", وتتمثل في "علاقة طردية", بحيث كلما زادت تلك التبعية؛ زاد معها نمو الفساد بصفةٍ عامة, وهو ما كشفت عنه أيضاً "مؤشرات التبادل التجاري", وكذلك "مؤشرات التوزيع الجغرافي للواردات"[٩٢].

وفيما يلي نتناول مؤشرات الفساد المالي والإداري بالتوضيح, من خلال المطلبين الآتيين:-

المطلب الأول: قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري.

المطلب الثاني: وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد.

---

[90] **Johan Fourie, Economic, Infrastructure, Review of definitions, Theory and Empirics, South African Journal of economics, Vol. 74:3 September 2006, p 233.**

[٩١] **تم إنشاء تلك المنظمة (TI) عام ١٩٩٣, ومقرها "برلين", وهي منظمة دولية غير حكومية, تهتم بمتابعة الفساد الإداري والمالي, وتستهدف خطة عمل من أجل إيجاد قاعدة دولية للتعاون بين الدول في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري, وذلك من خلال فروعها المنتشرة في العديد من دول العالم, وقد قامت ضمن الإطار الاستراتيجي (الذي تبنته في الفترة من ٢٠٠٨ : ٢٠١٠) بوضع أهداف إستراتيجية لمراقبة الفساد, وهي كما يلي :-**

- **زيادة الإنتاجية المعلوماتية, لأجل خلق قاعدة معلومات بحثية, لتشخيص مخاطر الفساد, وتحسين مستوى الشفافية.**
- **ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد, وتكريس الشراكة الإستراتيجية .**
- **الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين, حيث تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, وذلك بالحد من الفساد ونقص الشفافية – إنشاء هيئات رقابية بالدول, مثل هيئة الرقابة في مصر وليبيا, وغيرها من الدول.**

راجع؛ ا. يوسف السعيدي أحمد, آفاق نظام المحاسبة العمومية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة يحيي فارس, ٢٠١٠ , ص ١٠٢.

وكذلك؛ د. بشرى محمد سامي , د. حاكم محسن الربيعي, الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٠٩, السنة ٣٥, مارس ٢٠١٣, ص٩٢.

[٩٢] **أ. هشام محمد جبريل, المرجع السابق, ص ٧٢.**

المطلب الأول

قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري

كانت عملية قياس الفساد تتم بطريقة منهجية في المؤسسات الحكومية بالجهاز الإداري للدولة (حتى وقتٍ قريب) تكاد تكون مستحيلة, وذلك لأن معاملات الفساد المالي والإداري تتم في الخفاء, والكثير منها لم يتم الإبلاغ عنه, لذا فهي تعبر عن "اقتصاد غير رسمي", إلا أن علماء الاقتصاد قاموا بجهودٍ عظيمة, لأجل قياس نسب الفساد. إضافة إلى دور الدول الراغبة في الاستثمار بدولة ما؛ بقياس نسب الفساد فيها, وهو ما يتم بشكل غير مباشر.

وهنا في دراستنا نحاول قياس درجات الفساد المالي والإداري, رغم وجود صعوبات تتعلق بتلك العملية, تتمثل في عدم وجود حسابات أو إحصائيات دقيقة لمعرفة الأثر الاقتصادي لأضرار الفساد المالي والإداري, وذلك بالنسبة لانعكاسها على الدخل القومي, والنمو الاقتصادي, حيث يتطلب تقييم ذلك الأثر؛ التحديد الكمي لنفقات الأضرار الناتجة عنه, والمنافع التي تترتب على مواجهته. والمنافع التي تترتب على الحماية ضدها. لذا تمثل "عملية القياس الكمي" لآثار الفساد المالي والإداري؛ مشكلةً صعبة, نظراً لتعدد الآثار وتشعبها على مستوى الفرد والمجتمع.

كذلك تتمثل الصعوبات في تعدد آثار الفساد المالي والإداري, نظراً لتشعب وجوده بالعديد من القطاعات التنموية (كما نشير دائماً), ولأن آثاره ليس فقط مادية, بل هناك آثار صحية وبيئية تنتج مثلًا عن الفساد في القطاع الصحي, والقطاع البيئي.

إضافة إلى الخسائر البشرية في قطاع المباني والمنشآت, وما إلى ذلك من قطاعات عدة, لها آثار لا نستطيع تقديرها بالأرقام, خاصةً مع ضعف أداء الأجهزة الرقابية المالية والإدارية, والذي أثّر على انتشار الفساد والغش وصعوبة مكافحتهم؛ بنسبة ٨٩,٥%. وكان لعدم قيام المجالس النيابية بدورها الرقابي, نسبة ٨٤,٩% من انتشار الفساد, بينما شكّل نقص المعلومات نسبة ٧٤,١%, وبلغ تأثير ضعف المشاركة السياسية نسبة ٧١,٤%, وذلك وفقاً لما قام به "المركز الدولي للمشروعات الخاصة" التابع ل "غرفة التجارة الأمريكية", بالتعاون مع "مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية"؛ من إحصائيات عن تلك الآثار عام ٢٠٠٩[٩٣]. وذلك

[٩٣] د. منال جابر مرسي محمد, المرجع السابق, ص ٦٧٦.

بجانب صعوبة قياس "نفقات الفرص البديلة", المتمثلة في الخسارة الناتجة عن تأخر التقدم الاقتصادي للدولة, جراء ما تعانيه من فساد مالي وإداري. لذا يلزم وجود سياسيات اقتصادية وإدارية, تعتمد على الحسابات الدقيقة, لتحديد نفقات الاستثمار اللازمة لمعالجة المشكلات الناتجة عن الفساد. لذا يتم قياس تلك المؤشرات من خلال طرق معينة, ولهذه المؤشرات أهمية ونتائج اقتصادية هامة, ونوضح ذلك من خلال الفروع الآتية:-

الفرع الأول: كيفية قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري.

الفرع الثاني: قياس الأداء الاقتصادي في ظل الفساد المالي والإداري.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية لعملية قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري ونتائجها.

الفرع الأول

كيفية قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري

- يمكن قياس نسب الفساد المالي والإداري؛ من خلال البيانات الرسمية المتاحة, بمقارنة التغييرات في النشاط الاقتصادي, الذي يمكن قياسه مع التغييرات الموازية في متغيرات أخرى, مثل تداول العملة.

- كذلك يمكن قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري من خلال عدة معايير, تتمثل في سلوكيات وأفعال ضارة, تنبئ بوجود خطر اجتماعي واقتصادي ومالي[٩٤], وهي كالآتي (على سبيل المثال لا الحصر): { غسيل الأموال, والتهرب الضريبي والجمركي, وسوء استغلال الانفتاح الاقتصادي, وقلة التشريعات الاقتصادية أو عدم فاعليتها, والتي بلغت نحو ٢١,٥% عام ٢٠١٦, و ٢٣,١% عام ٢٠١٨, أي بفارق ٢,٤%, إضافة إلى سوء إدارة الحكم واستغلال النفوذ, وإساءة استغلال المال العام, والذي بلغ نحو ٣٦,٤% عام ٢٠١٨, وكذلك انتشار الرشوة والهدايا والإكراميات, والتي بلغت نحو ٢١,٢% عام ٢٠١٨ }[٩٥].

---

[٩٤] أ. أسماء محمد عزت محمد كمال, إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي, دراسة تطبيقية على الدول النامية, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠١١ , ص ١٣٨.

[٩٥] تقرير مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر, المالي والإداري في مصر, الصادر عن مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار), الرقابة الإدارية, ٢٠١٩, ص ٧.

- إضافة إلى أن يمكن معرفة بيانات الفساد بالدول وقياس نسبه؛ من خلال البيانات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية, والتي تُعرف باسم "مؤشر مدركات الفساد", المكون من ١٠ نقاط, ويكون البلد الذي يحتل رقم ١٠ معبراً عن كونه (بلد نظيف جداً), ويشير رقم (٠) الذي تحتله الدولة عن أنه يوجد فساداً كبيراً جداً, إلا أنه تم تغيير درجات الفساد ومؤشراته, وذلك لتتصاعد درجة الفساد مع مؤشر الفساد, فرقم ١٠ أصبح معبراً عن بلوغ الفساد أقصاه, وبذلك يسهل عملية تحليل النتائج إلا أنه أصبح في الوقت الحالي؛ يتكون مؤشر الفساد من ١٠٠ نقطة, وتعتبر الدولة الحاصلة على درجة ١٠٠؛ هي الدولة الأكثر شفافيةً[٩٦].

- علاوة على ما سبق؛ يتم الحصول على مكونات الإنفاق الحكومي من خلال "نشرة الإحصاءات المالية الحكومية", والتي يصدرها "صندوق النقد الدولي", في حين يتم الحصول على "بيانات الناتج المحلي الإجمالي" من خلال "كتاب الحسابات القومية", الصادر عن "منظمة الأمم المتحدة"[٩٧]. كما أنه قد يتم قياس الفساد المالي والإداري بصفةٍ خاصة, بموجب التقارير الحكومية السنوية, وكذلك الدراسات التي تتم حول الفساد والمشتريات الحكومية (تقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE – تقرير مركز زُغبي الدولي للدراسات Zogby International }, والتي أوضحت أنه يتم استنزاف المليارات سنوياً, من أجل شراء سلع وخدمات, ومثلها في الاختلاسات اليومية التي تتم بسبب سوء الإدارة, وكل ذلك يؤثر على "القدرات التصديرية", وإنفاق الكثير من شركات القطاع الخاص لمبالغ طائلة في "الرشوة", تُقدر بـ٥% من إيراداتها السنوية[٩٨].

وفي مصر؛ نجد أنه يتكون "مؤشر منع ومكافحة الفساد المالي والإداري" من مؤشرين, وهما: (مؤشر إدراك الفساد – مؤشر إدراك جهود ومنع ومكافحة الفساد), وفيما يلي نتناول كلًا منهما بالتوضيح, وذلك كالآتي:- **المؤشر الأول: مؤشر إدراك الفساد.**

---

[٩٦] **د. محمد سعيد بسيوني, تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة, مجلة مصر المعاصرة, الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, يوليو ٢٠١٣ , العدد ٥١١ , السنة ١٠٤, ص ٤٨٧.**

[97] **Hany Elshamy, Corruption and Economic Growth in Arab Countries , Contemporary Egypt, No 503, July 2011 , P 10.**

[98] **http://www.berc.iraq.com. Visited on 22/5/2024.**

يتضمن هذا المؤشر ٧ مؤشرات فرعية, وذلك لقياس درجة الإدراك, وهي كما يلي :-

١- مؤشر إدراك المواطنين للفساد المالي والإداري. وقد بلغ هذا المؤشر نسبة ٢٨,٨ درجة عام ٢٠١٦, ونسبة ٢٨,٦ درجة عام ٢٠١٧, ونسبة ٣٠,١ درجة عام ٢٠١٨. مع العلم أنه يزداد هذا الإدراك مع زيادة مستوى التعليم, وزيادة تعامل المواطنين مع الجهاز الإداري للدولة.

٢- مؤشر إدراك مسئولي الشركات للفساد الإداري. وقد بلغ هذا المؤشر ٢٩,٦ درجة عام ٢٠١٦, وبلغ ٣٢,٤ درجة عام ٢٠١٧, وفي عام ٢٠١٨ بلغ ٣٦,٩ درجة .

٣- مؤشر تقييم خبراء الاقتصاد للفساد الإداري. ٤- مؤشر تقييم خبراء الحوكمة.

٥ – مؤشر تقييم خبراء القانون. ٦- مؤشر تقييم خبراء السياسات العامة.

٧ – مؤشر تقييم خبراء الشركات. وقد بلغ هذا المؤشر ٣١,٩ درجة عام ٢٠١٦, ثم ٤٠ درجة عام ٢٠١٧, في حين بلغ عام ٢٠١٨ (٤٧,٥) درجة. ويُلاحظ هنا أن الخبراء هم الأقل إدراكًا بوجود هذا الفساد, وذلك مقارنةً بالمواطنين ومسئولي مديري الشركات.

المؤشر الثاني: مؤشر إدراك جهود ومنع ومكافحة الفساد . يتم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على مجموعة من طرح عدة أسئلة, وهي كالآتي:(مدى حجم الفساد الإداري في الدولة؟ – مدى فاعلية الإجراءات الحكومية في مواجهته؟). ولمعرفة إجابة هذه التساؤلات؛ نشير إلى أن درجة الفساد المالي والإداري في مصر قد بلغت نحو ٣١,٢ درجة, وذلك عام ٢٠١٦, ثم بلغت ٣٧,٣ درجة عام ٢٠١٧, و٤٣,٥ درجة عام ٢٠١٨, بما يفيد انخفاض ١٢ درجة في عامين[٩٩], وهو ما يدل على مدى فاعلية إجراءات الحكومة في مواجهة الفساد المالي والإداري (والتي سنوضحها بالفصل التالي من الدراسة, عند الحديث عن آليات مواجهة الفساد المالي والإداري, من خلال الرقابة المالية الإداري, وتطوير أداء الحكومة ماليًا وإداريًا).

الفرع الثاني

قياس الأداء الاقتصادي في ظل الفساد المالي والإداري

---

[٩٩] تقرير مؤشر منع ومكافحة الفساد المالي والإداري في مصر, الصادر عن مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار), الرقابة الإدارية, ٢٠١٩, ص ٢.

ينص الدستور المصري (المادة رقم ٢٧ بالفصل الثاني الخاص بالمقومات الاقتصادية, والوارد بالباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع) على أن :{ يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد, من خلال التنمية المستدامة, والعدالة الاجتماعية, بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي, ورفع مستوى المعيشة, وزيادة فرص العمل, وتقليل معدلات البطالة, والقضاء على الفقر, **ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة**, ودعم محاور التنافسية, وتشجيع الاستثمار, والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا, ومنع الممارسات الاحتكارية, مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري, والنظام الضريبي العادل, وضبط آليات السوق, وكفالة الأنواع المختلفة للملكية, والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة, بما يحفظ حقوق العاملين, ويحمي المستهلك, ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص, والتوزيع العادل لعوائد التنمية, وتقليل الفوارق بين الدخول, والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة, وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقًا للقانون}.

كذلك نصت المادة رقم ٢٨ على أن:{الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية, مقومات أساسية للاقتصاد الوطني, وتلتزم الدولة بحمايتها, وزيادة تنافسيتها, وتوفير المُناخ الجاذب للاستثمار, وتعمل على زيادة الإنتاج, وتشجيع التصدير, وتنظيم الاستيراد, وتولي الدولة اهتمام خاص بالمشروعات المتوسطة, والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات, وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي, وتأهيله}[١٠٠]. **ويقابل ذلك المادة رقم ١٩ من الدستور الليبي لعام ٢٠١٦**, والتي ذكرت أن:{ تعمل الدولة على إقامة اقتصاد متنوع يحقق الرفاهية والرخاء, ورفع مستوى المعيشة, ويقوم على معايير الشفافية والجودة والمساءلة...}[١٠١].

ومن خلال هذه النصوص؛ يتضح لنا أن هناك علاقة بين "الشفافية" كمفهوم مضاد للفساد, و"التنمية الاقتصادي", حيث يتحكم عامل الشفافية والحوكمة في النمو الاقتصادي, وهي عوامل إدارية تنموية؛ تؤثر على جميع ما تم ذكره بالنصوص السابقة (من عوامل تنموية), وتتأثر بها أيضاً. كما أكّد المشرع الدستوري على اهتمام الدولة بالمشروعات المتناهية الصغر, والصغيرة والمتوسطة, والعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله, مما يوفر رقابة إدارية على ما

---

[١٠٠] **الدستور المصري لعام ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.**

[١٠١] **الدستور الليبي الصادر بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٦.**

تقوم تلك المشروعات بإنتاجه, وبالتالي توفير مزيد من الحماية ضد مخاطر الاقتصاد غير الرسمي, البعيد عن الرقابة المالية والإدارية, بما يحقق أداء اقتصادي فعّال للجهاز الإداري في مواجهة الفساد المالي والإداري.

ونوضح هنا؛ أنه لقياس الأداء الاقتصادي في ظل وجود حالة الفساد المالي والإداري؛ يتم استخدام ما يُعرف ب "المؤشر المركب", وهو المتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاث (متوسط السياسة المالية – متوسط مؤشر السياسة النقدية – متوسط سياسة المعاملات الخارجية), ويقوم هذا المؤشر بقياس درجة التحسّن أو التراجع في الأداء الاقتصادي والاستثماري بالدول التي ينتشر بها الفساد المالي والإداري, وذلك استناداً على الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي بالدولة وما يترتب عليه من شفافية ونزاهة إدارية, وبالتالي انخفاض عجز الميزانية, وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده), وتدني معدل التضخم, واستقرار سعر الصرف, نظراً لاستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات المالية والإدارية, بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري اقتصادياً.

ولعل تلك العوامل السابقة تنطوي ضمن السياسات الاقتصادية, التي تمثل محصلة ونتائج لسياسات يتم إتباعها خلال فترات زمنية محددة, ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة, وبالتالي قياس مدى استقرارها أو تحسُنها. وقد شمل "المؤشر المركب" مجموعات ثلاث وهي: {مجموعة السياسات المالية – مجموعة السياسات النقدية – مجموعة السياسات المتعلقة بالمعاملات الخارجية}, وذلك لقياس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل الأداء الاقتصادي, مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وعليه فإن المؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:-

١ – مؤشـــر العجز في الميزانية, كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي, ويُستخدم لتسجيل نسب استقرار السياسة المالية, وتطويرها, لأجل تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

٢ – مؤشـــر العجز في الحساب الجاري, كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, ويُستخدم لتسجيل نســـب الاســـتقرار في ســـعر الصرف, لتأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد. ووفقًا لمؤشر التوازن الخارجي, الخاص بالميزان التجاري, فقد سجّلت ليبيا ٣ نقاط موجبة وفقًا, مما يعني تحسّـــن المُناخ الإداري , بما يترتب عليه زيادة الاســـتثمار بليبيا. أما بالنســـبة إلى السياسة النقدية من حيث معدل التضخم, فنجد أن ليبيا قد سجّلت نقطتين موجبتين, بما يعني أنه تقع

في منطقة تحسّــن إداري, يؤثر في مُناخ الاستثمار, وبالتالي تصدّرت قائمة الدول العربية من حيث تحسّــن مُناخ الاســتثمار[١٠٢], في حين سجّلت مصر بالنسبة للتوازن الداخلي نقاط (٠), والتوازن الخارجي (١), والسياسة النقدية (٠), وذلك عام ٢٠٠٩[١٠٣].

٣ – مؤشر معدل التضخم, ويستخدم لتسجيل تطورات السياسة النقدية, لأجل تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد[١٠٤].

وكتطبيق عملي على ذلك؛ نجد أن حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية للأداء الاقتصادي للدولة, يتم من خلال الطريقة الحسابية التي اُعتمدت لقياس المؤشر المركب, ونوضحها بالمثال الآتي: نلاحظ أنه في حالة أن **ليبيا** حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها ٦% في عام ٢٠٢١, وأخرى قدرها ٢,٥% عام ٢٠٢٢, فإن ذلك يعني أنها تمكّنت من تخفيض العجز بمقدار ٣,٥%، أي بأكثر من ٣ نقاط مئوية, وعليه فإن ليبيا تحصل على وزن رقمي هو ٣ درجات. أما إذا حققت ليبيا فائضاً نسبته ٢ % في عام ٢٠٢١, وعجز نسبته ٢% في عام ٢٠٢٢, فإن ذلك يعني ارتفاعاً بالعجز, بحوالي ٤ نقاط مئوية, ويصبح الوزن الرقمي سالباً واحداً. في حين أنه إذا حققت ليبيا فائضاً خلال هذين العامين, فيتم حساب التغيير في المؤشر؛ على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن, أي نقطة (٠)، مع إتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية[١٠٥].

الفرع الثالث

الأهمية الاقتصادية لعملية قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري ونتائجها

---

[١٠٢] **تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, لعام ٢٠١٨.**

[١٠٣] **د. علي سعيد عبد الله, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, المجلة الليبية العالمية, جامعة بني غازي, العدد ٥, يناير ٢٠١٦, ص ٩.**

[١٠٤] **د. سالار ناجي إسماعيل: المرجع السابق, ص ٢٠٥ وما بعدها.**

[١٠٥] **تم استيقاء هذا المثال استنباطاً من تقرير صندوق النقد العربي, لعام ٢٠٢٢.**

هناك أهمية اقتصادية لعمليات قياس الفساد المالي والإداري من خلال المؤشرات السابقة الذكر؛ وتتمثل في الآتي:-

- المساهمة في تحديد أولويات عملية الإصلاح المالي والإداري للحكومة, عن طريق معرفة تحديد الأنشطة والهيئات التي يتركز فيها الفساد, كما تخلق وعيًا اجتماعيًا لدى العامة حول النفقات المالية والاجتماعية (وهي النفقات التي يصعب تحديدها في شكل نقدي, أي أنها تبقى دون احتساب عند قياس الناتج المحلي الإجمالي للدولة) لهذا النوع من الفساد, والمساعدة على وضع "خط أساس"؛ يمكن بناء عليه قياس نجاح أو فشل عمليات الإصلاح المالي والإداري بالجهاز الإداري للدولة. كما يُعد إجراء الاستقصاءات المتكررة والدورية؛ من الأمور المهمة, وذلك لأنه يمنح الحكومة البيانات والمعلومات؛ اللازمة لأجل تركيز جهود الإصلاح المالي والإداري بهيئاتها المختلفة[١٠٦].

- كما أنه بموجب قياس مؤشرات الفساد المالي والإداري؛ يتخذ المستثمرين الأجانب قراراتهم للاستثمار بدولة معينة, من خلال الإطلاع على مؤشر الفساد والشفافية بها, فتلك المؤشرات تعتبر موضع ثقة لشركات الاستثمار في البورصات وأسواق رأس المال[١٠٧]. ومثال عملي على ذلك, أنه قد صدر مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦؛ عاكسًا آراء رجال المال والأعمال المستثمرين ومحللي المخاطر بالدول, وقام بمسح العديد من الدول, وقدّم تقريرًا عن مدى الفساد والشفافية بتلك الدول, مما كان له أثرًا على اتخاذ قرارات الاستثمار بتلك الدول[١٠٨].

- يدل مؤشر مدركات الفساد على أن هناك علاقة وثيقة الصلة, وذلك فيما بين كلٍ من "الفساد المالي والإداري" و"الوضع الاقتصادي للدولة". ويدل على ذلك؛ أن جميع الدول منخفضة الدخل قد حصلت على أقل من ٥٠ نقطة وفق مؤشر مدركات الفساد, نظرًا لما للوضع الاقتصادي من أثر على تهيئة بيئة مناسبة لنمو الفساد المالي والإداري[١٠٩].

النتائج العملية لمؤشرات الفساد المالي والإداري.

---

[١٠٦] أ. أسماء محمد عزت محمد كمال, المرجع السابق, ص ١٣٧ وما بعدها .

[١٠٧] أ. هشام محمد جبريل, المرجع السابق, ص ١٢٢.

[١٠٨] د. رضا عبد السلام, مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية, المكتبة الأكاديمية, ٢٠٠٥, ص ٣٥.

[109] http://www.nazaha.iqh.visited on 23/11/2023.

وفقًا لتقرير الفساد العالمي عن الفساد المالي والإداري؛ فإنه تم تصنيف **ليبيا** في الترتيب ال ١٦٨, وذلك عام ٢٠١١, من أصل ١٨٣ دولة. واتضح منه أن الدول العربية الأكثر فسادًا (السودان, ثم العراق, ثم ليبيا في المرتبة الثالثة), والتي تتراوح نسبة الفساد فيها من (٠) : (٣٣,٣) درجةً, وذلك عام ٢٠١٢[١١٠]. وبلغ متوسط مؤشر مدركات الفساد في ليبيا عام ٢٠١٣ نحو ٢,١٤%[١١١]

كذلك كشفت مؤشرات الفساد الصادرة عن "منظمة الشفافية الدولية"؛ أن "مصر" تحتل المركز رقم ٧٧ وذلك عام ٢٠٠٤, والمركز رقم ١٠٥ عام ٢٠٠٧. كما تحتل المركز رقم ١١٥ من عدد ١٨٠ دولة عام ٢٠٠٨. وبلغ ترتيبها المركز رقم ٣٩ من إجمالي ٤٦ دولة, وفقًا لفهرس "منظمة النزاهة الدولية" في ذات العام, كذلك بلغ ترتيبها المركز رقم ١١٢ في عام ٢٠٠٩, وفقاً لمؤشر "منظمة فريدوم هاوس" للدول التي تخلّصت من الفساد, وذلك بعد أن كانت في المركز رقم ٧٦ لعام ٢٠٠٥[١١٢]. ووفقًا لتقارير {مركز المشروعات الدولية الخاصة – CIPE مركز زُغبي الدولي للدراسات Zogby International }؛ فإن الفساد يُضيف أكثر من ٢٠% لنفقة الأعمال بالنسبة إلى ٥٢ شركة خضعت للدراسة, وأن ١٣ % من هذه الشركات تُقدر النسبة التي يُضيفها الفساد على النفقة من ٣٠%:٤٠% [١١٣]

ووفقًا للمؤشرات السابقة الذكر وقياس نسبها, نجد أن **ليبيا** من الدول الأقل مخاطر اقتصادية ومالية, حيث حصلت على ٨١%, لذا تتمتع بتقييم مخاطر منخفض جدًا, وذلك وفقًا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية, لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار. وبالنسبة إلى مؤشر "اليورو مني" للمخاطر القطرية, الذي يقيس قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية, نجد أن **ليبيا** تعتبر من الدول ذات المخاطر المرتفعة, وتعتبر ليبيا كذلك وفقًا لمؤشر "اللانستيتوشنالانفستور" للتقييم

---

[١١٠] **د . عبد الحق طير, المرجع السابق, ص ١١٢.**

[١١١] **د. صابر المهدي علي الوحش, المرجع السابق, ص ١٣٤.**

[112] **http://www.transparency.org/2010.visited on 21/11/2023.**

[113] **http://www.berc.iraq.com. Visited on 23/11/2023.**

القطري عام ٢٠٢٠, إلا أنها وفقاً لمؤشر (وكالة دان اند براد سترتيت) للمخاطر القطرية عام ٢٠٢١, فإن ليبيا تعتبر ذات مخاطر معتدلة.

كما أنه عند قياس مدى الحرية الاقتصادية في **ليبيا** كمحدد للفساد المالي والإداري بها؛ نجد أن ليبيا تعتبر من الدول المعدومة الحرية اقتصادياً, حيث تحصل على نسبة أقل من ٤٩,٩%, في حين أن النسبة من ٥٠%: ٥٩,٩% تشير إلى الحرية الاقتصادية الضعيفة, بينما تشير نسبة ٦٠%: ٦٩,٩% إلى الدول ذات الحرية الاقتصادية المُعتدلة, ومن ٧٠% : ٧٩,٩% تكون دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة, أما من ٨٠% : ١٠٠% فنكون أمام حرية اقتصادية كاملة, ولكن قد ازدادت الحرية بليبيا في السنوات الأخيرة لتصل إلى ما فوق ٥٠%, مما يجعلها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية المعتدل[١١٤].

المطلب الثاني

وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد

بناء على ما تم ذكره بالمطلب السابق؛ يتضح أنه يصدر "مؤشر مدركات الفساد" من خلال "منظمة الشفافية الدولية", مما يدل على مدى العلاقة العكسية فيما بين كلٍ من "الفساد المالي والإداري" و"الشفافية المالية الإدارية"[١١٥]. كما أن الحالة السياسية والاقتصادية والإدارية للدولة, تؤثر على درجة الفساد والشفافية بها, فالاستقلال السياسي والاقتصادي يشير إلى قوة الشفافية المالية والإدارية بالدولة. كذلك تشير الحوكمة وتكنولوجيا الإدارة إلى قوة الرقابة المركزية (والتي سنوضحها في الفصل التالي), ومن ثم الشفافية[١١٦].

---

[١١٤] **راجع تقرير عن الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا, صادر عن مركز البحوث الاقتصادية, للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.**

[١١٥] **د. محمد حليم ليمام, ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر, الأسباب والآثار والإصلاح, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد ٣٩١ , السنة ٣٤, سبتمبر ٢٠١١ , ص ٥٦– ٥٧.**

[١١٦] **للمزيد حول ذلك, راجع؛ د. رضا عبد السلام, القضاء من أجل التنمية, الأبعاد الاقتصادية لاستقلال ونزاهة وكفاءة الجهاز القضائي, دراسة مقارنة مع التطبيق على القضاء المصري, الدار الجامعية, ٢٠٠٥.**

ولمعرفة وضع كلٍ من "مصر" و"ليبيا" من حيث مدى شفافيتها المالية والإدارية في "مؤشر مدركات الفساد", فإننا نشير إلى أنه؛ عند قياس وضع أي دولة في هذا المؤشر, لا بُد من الاعتماد على عدد النقط, وليس الترتيب العددي للدول, لنعرف مدى أفضلية دولةٍ عن أخرى من حيث الفساد والشفافية, ومن ثم عدم الاعتماد على ترتيب الدول؛ عند المقارنة بين مؤشر الفساد في عامٍ معين وعامٍ آخر, حيث يتغير عدد الدول الذي يتضمنه المؤشر كل عام, من حيث المسح, زيادةً أو نقصًا, وذلك بسبب سهولة جمع البيانات بدولةٍ ما, في حين يصعب جمع البيانات بدولة أخرى, مما يجعها تخرج عن المؤشر.

ولكن ذلك الترتيب العددي يمكن الاستعانة به في معرفة مدى محاربة الدول للفساد, ومدى انجازها في أداء مواجهة الفساد. ويؤيد ذلك؛ أنه كان عدد الدول من حيث المسح الذي تضمنه مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠١٦ مثلًا, قد بلغ ١٧٦ دولةً, وزاد هذا العدد حتى بلغ ١٨٠ دولةً, وذلك عام ٢٠٢٢ [١١٧].

وفيما يلي نوضح وضع مصر وليبيا في مؤشر مدركات الفساد, وذلك من خلال وضعها المالي والاقتصادي والسياسي, الذي يؤثر على ذلك الوضع, ونناقش ذلك من خلال الفرعين الآتيين:- **الفرع الأول: الوضع الاقتصادي لمصر وأثره على درجتها في مؤشر الفساد.**

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي لليبيا وأثره على درجتها في مؤشر الفساد.

الفرع الأول

الوضع الاقتصادي لمصر وأثره على درجتها في مؤشر الفساد

اتسم الوضع الاقتصادي في مصر (أوائل التسعينيات) بتحول اقتصادي جذري, وذلك بالتوجه نحو "سياسة الانفتاح" على اقتصاد السوق, وما تبعها من آليات للاستعاضة عن القطاع العام بالخاص. وقد ارتكزت الدول المقارنة على رؤية تفيد أن نمو المُنتَج الوطني المُقاس بمقاييس السوق؛ يكون من شأنه أن يؤدي إلى توزيع إيرادات الإنتاج, ورفع مستوى رفاهية

[117] http://www.transparency.org/2010.visited on 16/5/2024.

الأفراد[١١٨], ومن ثم ارتكزت مصر على أولوية النمو الاقتصادي, باعتباره العامل الأساسي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية, والنهوض بمستويات الدخل وتوزيعه بطريقة أفضل[١١٩], إلا أنه قد نتج عن ذلك الانفتاح؛ كثرة جرائم الفساد المالي والإداري, وذلك لانعدام الرقابة على الصادرات والواردات, في ظل هذا الانفتاح الاقتصادي غير المقنن, واجتياح كوفيد ١٩ للبلاد عام ٢٠٢٠[١٢٠].

وقد أثرت تلك الظروف على وضع مصر في مؤشر الشفافية, فقد دخلت مصر هذا المؤشر منذ عام ١٩٩٦, وكان ترتيبها آنذاك (الدولة رقم ٤١), حيث حصلت على ٢,٨٤ نقطة, وذلك من إجمالي عدد ٥٤ دولة في قائمة المسح في ذلك الوقت.

في حين أنه حصلت مصر على ٣,٣ نقطة عام ٢٠٠٣, بترتيب رقم ٧٠ من إجمالي عدد ١٣٣ دولة في قائمة المسح لهذا العام, وفي عام ٢٠٠٦؛ احتلت مصر الترتيب رقم ٧٢ بين الدول في هذا المؤشر, ثم تراجعت نقاطها من ٣,٤ : ٣,٣ نقطة, عام ٢٠١٦, وذلك بسبب غياب إرادة سياسية حقيقية, وفق ما أشارت إليه "منظمة الشفافية العالمية", حيث قامت الحكومة بالتعدي على الهيئات المستقلة, وذلك بإقالة رئيس الجمهورية لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات, وإدانته ومحاكمته قضائياً, عندما كشف عن حجم نفقة الفساد بالأعوام الأخيرة, مع تراجع غياب التواصل بين الحكومة ومنظمة الشفافية. ولكن تحاول مصر جاهدةً في مكافحة الفساد, وذلك من خلال دور "هيئة الرقابة الإدارية"[١٢١]. وفي عام ٢٠٢٢؛ نجد أنه قد حصلت مصر على ٣٥ درجة, وبلغ ترتيبها رقم ١٠٦ بين الدول[١٢٢].

الفرع الثاني

---

[١١٨] **د. نبيلة فرج أمين الحصري, تجربة ماليزيا (في تطبيق الاقتصاد الإسلامي), دار الفكر الجامعي, ٢٠٠٩, ص ٦٠.**

[١١٩] **تقرير التنمية البشرية في مصر, عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦, ص ١٧.**

[١٢٠] **تقرير التنمية البشرية في مصر , عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢, ص ٣.**

[١٢١] **أ. هشام محمد جبريل, المرجع السابق, ص ١٢٤.**

[122] **http://www.transparency.org/2010.visited on 23/11/2023.**

الوضع الاقتصادي لليبيا وأثره على درجتها في مؤشر الفساد

تعتبر **ليبيا** اقتصادياً من دول العالم الثالث المُنتجة للنفط, مما جعلها محطًا للعديد من عمليات الفساد المالي والإداري, استغلالًا لتلك المكانة الاقتصادية, حيث حصلت الشركات (الأمريكية والبريطانية والفرنسية) على عقود امتياز بمناطق واسعة بليبيا, ولمدد طويلة.

ولذلك قد صدر قانون النفط الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥, كخطوة أولى لتنظيم تلك الأمور, إذ أن عقود الامتياز لم تكن تعترف بمبدأ المساواة فيما بين المتعاقدين, نظراً لكون ليبيا دولة نامية, وحديثة العهد بالاستقلال, وذلك في مواجهة طرف أخر قوي, وهو شركات أجنبية عملاقة, فكانت تلك الاتفاقيات تجرد الدولة الليبية من السلطات المنصوص عليها بالقانون الإداري, الخاصة بامتيازات الإدارة, والتي تخولها سلطة التعديل للعقد, وسلطة إنهاء العقد, وفرض غرامات على المتعاقد معها, وإخضاع المنازعات التي قد تنشأ إلى القضاء الإداري, ولم يكن ذلك غريباً, لكون تلك البنود قد صاغتها الشركة الأجنبية المستثمرة, وفرضتها على ليبيا, وما كان على ليبيا سوى أن تضمنها في نصوصها الوطنية.

ومنذ عام ١٩٧٠ استطاع المشرع الليبي فرض صيغة المشاركة الوطنية في عقود الامتياز, ونتيجة للتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية, ومع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية, وصعوبة تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي, وتحت وطأة حاجة ليبيا إلى تنويع مصادر الدخل, واستكمال مخططات التنمية, ونقل المعرفة والمعرفة الفنية, فقد أصدر المشرع الليبي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٣), والذي أتاح لرأس المال الوطني المقوم بالدينار, المشاركة مع رأس المال الأجنبي, وأباح العديد من الإعفاءات والامتيازات التي تتفق في أغلبها مع ما تمنحه الدول المُضيفة للاستثمارات.

وتتمثل تلك المزايا؛ في الإعفاءات الضريبية والجمركية على الآلات اللازمة لتسيير المشروع, والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات, وذلك منذ تاريخ البدء في الإنتاج, وإعفاء الأرباح من تلك الضرائب, إذا ما تم إعادة استثمارها بذات الكمية, وإعفاء السلع الموجهة إلى التصدير من ضرائب ورسوم الإنتاج والتصدير, والإعفاء من ضريبة الدمغة المقررة على المحررات التجارية.

ومن أهم الضمانات المالية والإدارية التي قدمها قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (المادة رقم ٢٣), وضع حصانة تشريعية ضد الإجراءات الإدارية والمالية الآتية:{التأميم – نزع الملكية – الاستيلاء الجبري – المصادرة – فرض الحراسة – التحفظ – التجميد }, إلا إذا كان ذلك بقانون أو بحكم القضاء, وأن يكون مقابل تعويض مادي مناسب, دون تمييز, وأن تُحتسب قيمة التعويض وفق القيمة السوقية العادلة للمشروع. كما منح المشرع مزايا مالية وإدارية إضافية للمشروعات المقامة في مناطق التنمية المكانية (أو التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي), وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية, لمدد إضافة[١٢٣].

وبناء على ما سبق؛ نجد أنه قد تأثر الوضع الاقتصادي الليبي, حيث نجد أن ليبيا تقع في منطقة وسط معتدلة, وهو ما أدى إلى تحسّن وضع ليبيا في عددٍ قليلٍ من المؤشرات. ووفقاً لتقارير الفساد العالمي عن الفساد المالي والإداري الدولي؛ فإنه قبيل أحداث الثورة الليبية (وذلك عام ٢٠١٠) أصدرت "منظمة الشفافية الدولية" في تقريرها لهذا العام, والذي جاء فيه ترتيب ليبيا بالمرتبة رقم ١٤٦ عالمياً, وفي عام ٢٠١١ تم تصنيف ليبيا في الترتيب رقم ١٦٨ بين الدول, وذلك من أصل ١٨٣ دولة آنذاك, إبان أحداث الثورة الليبية, نتيجة لما نجم عن هذه الثورة من أحداث شغب وفوضى وعُنف, ومن ثم عدم استقرار سياسي ومالي واقتصادي, وبالتالي زيادة نمو الفساد المالي والإداري[١٢٤], ثم تراجعت مرتبة ليبيا إلى المرتبة رقم ١٦٠ بين الدول, عام ٢٠١٢, واحتلت ليبيا المرتبة الثالثة التي تتراوح من (٠) : (٣٣,٣) درجة عام ٢٠١٢[١٢٥].

وفي عام ٢٠١٣؛ بلغ درجة ليبيا في مؤشر مدركات الفساد المرتبة رقم ١٧٢ عالمياً, وكان متوسط مؤشر مدركات الفساد في ليبيا قد بلغ ٢,١٤%, مما كان له الأثر على قيمة حجم الاستثمارات المتدفقة إليها, حيث بلغت نحو٨٩٥,٣ مليون دولار, وذلك بنسبة ١,٨٦%[١٢٦]. وفي عام ٢٠١٤؛ نجد أنه قد احتلت ليبيا المرتبة رقم ١٦٦ عالمياً بين الدول, وذلك وفق "مؤشر

---

[١٢٣] **د. إيمان قاسم إحميده, الاستثمار الأجنبي المباشر وسُبل جذبه للاقتصاد الليبي, مجلة رماح للبحوث والدراسات, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, الأردن, ٢٠١٥, ص ١٦٣ – ١٦٦.**

[١٢٤] **د. صابر المهدي علي الوحش, المرجع السابق, ص ١٣٤.**

[١٢٥] **د. عبد الحق طير, المرجع السابق, ص ١١٢.**

[١٢٦] **د. صابر المهدي علي الوحش, المرجع السابق, ص ١٣٥.**

مدركات الفساد العالمي", ثم المرتبة رقم ١٦١ بين الدول, وذلك في عام ٢٠١٥. وقفزت ليبيا من جديد في اتجاه نسب الفساد, حيث جاءت في المرتبة رقم ١٧٠ من أصل ١٧٦ دولة عالمياً, شملها تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦, ثم المرتبة رقم ١٧١ عام ٢٠١٧, حيث نالت ليبيا في ذلك العام ١٧ نقطة[١٢٧].

هذا وقد كانت درجة مؤشر السياسة النقدية للوضع الليبي (١), وذلك عام ٢٠١٨, وكان مؤشر السياسة المالية الليبي يحتل درجة(١) أيضاً, في حين كانت درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي قد حصلت على درجة (٣), وقيمة المؤشر المركب لمُناخ الاستثمار الليبي, قد بلغت ١,٦٦٦٦٧ درجة. وبناء عليه, فقد صدرت نتائج حساب المؤشر المركب للمُناخ الاستثمار في ليبيا؛ تنم عن "تحسن الوضع الليبي" مالياً وإدارياً[١٢٨].

وفي عام ٢٠٢١, نجد أنه قد حلّت ليبيا في المرتبة رقم ١٧٢ من بين ١٨٠ دولة, وذلك ضمن قائمة الدول ال ٩ الأكثر معاناةً من الفساد, وفق تقرير منظمة الفساد الدولية "مؤشر مدركات الفساد عن العالم", وقد اعتمد ذلك التقرير على عدة محددات, منها العمل والمال السياسي, ومؤشرات الديمقراطية وحرية التعبير.

لذا تأتي ليبيا في المرتبة رقم ١٧٣ من بين الدول العربية, وحصلت على ١٧ درجة عام ٢٠٢٠. كما جاءت في المرتبة رقم ١٧٢ بين الدول, وحصلت على ١٧ درجة عام ٢٠٢١, وذلك بتغير (٠) بين مؤشر العامين[١٢٩]. وقد زادت جائحة كوفيد ١٩ من درجة الفساد المالي والإداري, حيث استغل الفاسدون تلك الجائحة, للتهرب من الإجراءات المتعلقة بالمشتريات, المتعلقة بالمواجهة العاجلة للفيروس, وذلك دون الخضوع إلى المناقصات, كما في حالة شراء

---

[127] **http://www.afrigatenews.net. Visited on 23/11/2023.**

[١٢٨] **راجع في هذا الشأن؛ تقرير صندوق النقد العربي, لعام ٢٠١٨.**

[١٢٩] **قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية, منشور على شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.**

http://www.annd.org.arab NGO network for development. visited on 10/5/2024.

اللقاحات والأدوات الطبية والعلاجية[١٣٠]. وفي عام ٢٠٢٢؛ بلغت ليبيا الترتيب رقم ١٦٨ بين الدول, وحصلت على ١٨ درجة[١٣١].

الخاتمة

في ختام حديثنا عن الوضع المصري والليبي؛ من حيث درجات الفساد المالي والإداري, وأثر الوضع الاقتصادي والسياسي عليه, ومدى تأثره به أيضاً, نشير إلى أن مصر وليبيا تمتلك طاقات بشرية واقتصادية كبيرة, تساعد على إطلاق النهضة العربية, بوتيرة أسرع من النهضة اليابانية, وذلك حال إذا توفرت لها القيادة السياسية والإدارية الحكيمة. وهو ما حدث بالفعل, فبينما كانت مصر عام ٢٠١٤ في المرتبة رقم (٦), ضمن ترتيب أكثر الدول استثماراً بقارة أفريقيا, فقد أصبحت عام ٢٠٢١ في المرتبة رقم (١) بقارة أفريقيا[١٣٢], في حين أن **ليبيا** لم تكن ضمن ال ١٠ دول الأوائل بالقارة الأفريقية, مما يدل على مدى العلاقة بين الشفافية المالية الإدارية, والوضع الاقتصادي بالدولة[١٣٣].

وقد أدى ما سبق ذكره إلى التأثير على التنمية الاقتصادية, حيث تراجعت مستويات الأداء الاقتصادي, ونتج عنها تدنياً في معدلات النمو الاقتصادي, بلغ متوسطها السنوي نحو ٢% عام ٢٠١١ إبان أحداث ثورتي (يناير بمصر) و(فبراير بليبيا)[١٣٤], حيث يؤدي الاضطراب السياسي إلى انخفاض في الدخل القومي, وذلك عندما يتم تهريب الأموال إلى الخارج, نتيجة السياسات

---

[١٣٠] **تقرير مستشار الجمعية البحرينية للشفافية للسياسات والعلاقات عن الدول العربية, متاح بالموقع اللكتروني:**

http://bit.ly/3htzNYS.pdf. visited on 30/11/2023.

[131] **http://www.transparency.org/2010.visited on 23/11/2023.**

[132] **Expo, 2020, Dubai, UAE, RMP.**

[١٣٣] **أ. هشام محمد جبريل, المرجع السابق, ص ١٨٠.**

[١٣٤] **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ (الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري), عام ٢٠١٢, ص٢.**

المالية غير المشروعة, والتهرب الضريبي والجمركي, وغسيل الأموال, وكذلك تنخفض قيمة العملة الوطنية, لذا فإن زيادة العجز في ميزان المدفوعات, وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي, تهدد احتياجات الدولة لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية[١٣٥]. وفي العام المالي ٢٠١١/ ٢٠١٢ على أثر اضطرابات ثورة يناير(وما حدث من انفلات أمني وإداري, ترتب عليه ضعف السياسات المالية)؛ نجد أنه قد تراجع صافي الاستثمار الأجنبي في سوق الأوراق المالية المصرية, ويرجع ذلك إلى بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية, خاصةً أذون الخزانة المصرية, والتي أسفرت عن صافي مبيعات قد بلغ نحو ٤ مليار دولاراً, مقابل صافي مبيعات بلغ نحو ٣,١ مليار دولاراً في العام السابق ٢٠١٠.

كما قد تناقصت قيمة الإصدارات الجديدة من الأسهم(٢٠١١ / ٢٠١٢) بنوعيها لتبلغ نحو ٩,٣ مليار جنيهاً, مقسّمةً على ٧٦٣ إصداراً, مقابل ١٥,٤ مليار جنيهاً مقسّمةً على ٧٩٢ إصداراً بالعالم السابق(٢٠١٠ / ٢٠١١), وهذا التراجع سببه انخفاض قيمة الزيادات في رءوس أموال الشركات القائمة. كما قد تراجعت مؤشرات البورصة المصرية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ / ٢٠١٢, حيث تم إقفال مؤشر EGX ٣٠ عند ٤٧٠٨,٦ نقطة, بتراجع نحو ٦,٢ عن شهر مارس ٢٠١١, وتم إقفال مؤشر EGX ١٠٠ عند ٧٢٩,٥ نقطة, بتراجع حوالي ٧,٨%, ومؤشر داو جونز عند ١٠٥٠,٧٧ نقطة, بانخفاض بلغ نحو ٦%, وذلك لتزايد حدة الاضطرابات السياسية على إثر هذه الأحداث المضطربة, نتجت عنه نسبة تغيير في الأوراق المصدرة بين العامين بفارق -٤٠ %[١٣٦].

ولعل ما تشهده مصر عقب ثورة ٢٠١٣/٦/٣٠ من حُسن السياسة الإدارية؛ قد أدى إلى زيادة نمو الاستثمار بها, حيث شهد قطاع الاستثمار بمصر تطوراً ملحوظًا عام ٢٠١٥, وبتزايد وصولًا لعام ٢٠٢٠, وذلك منذ عام ٢٠٠٨, ليصل إلى ١,٧ تريليون دولار, بمعدل نمو سنوي

---

[١٣٥] **تقرير برلمانيون عرب ضد الفساد, مرجع سابق , ص ٤٧.**

[١٣٦] **تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري, لعام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بما تمثله من فترة خلل إداري وسياسي واقتصادي.**

٣٨%[١٣٧], فعقب الأحداث المصاحبة لثورة ٢٥ يناير (وخاصةً حالة الانفلات الأمني والإداري كما ذكرنا في السابق) أُصيب الاقتصاد المصري بالركود, بحيث ارتفع معدل النمو بمعدل هامشي ٠,٤%, وحققت السياحة – كقطاع اقتصادي هام – معدلًا سالبًا للنمو -٦%, وتراجع معدل الاستثمار إلى نحو ١٧%, بالمقارنة بالمعدلات السابقة, وتقلصت حجم الاستثمارات إلى ٢,٢ مليار جنيهًا, إلا أنه بعد الاستقرار الإداري والسياسي الذي شهدته مصر (عقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣) أصبحت كانت قيمة الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية ١٢٠,٤ مليار جنيهًا, في الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦, وقد ازدادت لتصل إلى ١٣٨,٣ مليار جنيهًا, في الربع الرابع من العالم المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧, وذلك بمعدل تغيير يبلغ نحو ١٤,٩ %, وقد كان متوسط معدل التضخم للعام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بنسبة ١٣,٧٧%.

أما بالنسبة إلى صافي الاستثمار الأجنبي؛ فكان ١٠٤٧ مليار جنيهًا, وبلغ في العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ نحو ١٣٥١ مليار جنيهًا, وذلك بنسبة ٢٩% في ضوء معدل نمو قد بلغ نسبة ٤,٢%, وذلك ارتفاعًا عمّا كان متوقعًا من خطة التنمية الاقتصادية, المقررة لذلك العام بنسبة ٠,٢%[١٣٨].

كذلك نجد أنه في الفترة الأخيرة؛ قد زاد إجمالي الضرائب غير المباشرة مع الاستقرار السياسي (والذي يتبعه استقرار مالي وإداري), فقد بلغ صافي الضرائب غير المباشرة في العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧, نحو ٦٠,٥ مليار جنيهًا, في حين أن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج, قد بلغ نحو ٣٤٠٩,٥ مليار جنيهًا لذات العام المالي, وبالمقارنة للعام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ (والذي يمثل فترة الاضطراب السياسي والخلل الإداري)؛ فقد كان صافي الضرائب غير المباشرة يبلغ -٣٨,٤ مليار جنيهًا, وذلك مع ناتج إجمالي محلي بتكلُفة عوامل الإنتاج ١٧١٣,١ مليار جنيهًا[١٣٩]. ووفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣, نجد أنه قد حصلت

---

[137] **The World Investment Report issued annually by the United Nations Trade and Development Organization in 2015.**

[١٣٨] **تقرير وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧.**

[١٣٩] **تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للعام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ وكذلك العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧, للمقارنة بينهما.**

مصر على مجموع نقاط يساوي ٦٩,٦, وتُعد تلك القيمة أعلى من قيمة المتوسط المسجل لدول إقليم الشرق الأوسط, وشمال أفريقيا (بما فيها ليبيا), والتي بلغت ٦٧,١ نقطة[١٤٠].

ومن خلال الدراسة؛ تم استنباط بعض النتائج والمقترحات, وذلك كما يلي:-

أولًا: النتائج .

- يتمثل الفساد المالي والإداري بوجهٍ عام؛ في إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة, سواء عن طريق (الرشوة أم الابتزاز أم استغلال السلطة والنفوذ والواسطة والمحسوبية، أم تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أم الاختلاس، أم تأخير في أداء واجب). ورغم أن الفساد المالي والإداري بصفةٍ خاصة؛ يعتبر جريمةً يرتكبها الموظف العام, فإنه يتفشى أيضًا في القطاع الخاص، والذي قد يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي, التي تنطوي على (إساءة استعمال المال، أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية، أو النفوذ، أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة, لاكتساب امتيازات شخصية خاصة).

- تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المعقدة, حيث إنها محصلة لعوامل عديدة, منها (عوامل اقتصادية, وعوامل اجتماعية, وعوامل سياسية)، لذا تكون الآثار الاقتصادية السلبية للفساد المالي والإداري "مركبةً", إذ أن كل فساد يخلق فسادًا "مضاعفًا" للأول, فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد؛ يخلق آثرًا "سلبيًا مضاعفًا", يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

- للفساد تأثير كبير على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، ويؤثر الفساد المالي والإداري على الاقتصاد بصفةٍ عامة, حيث يؤدي إلى تشويه الحوافز, مما يجعل الأفراد يوظفون طاقاتهم في البحث عن المنافع الريعية، وإنجاز الأنشطة الاقتصادية عن طريق ممارسات الفساد المالي والإداري, وليس الإنتاج, ويخفض الفساد المالي والإداري من الاستثمار الأجنبي, حيث يرفع من نفقات الحصول على التراخيص, والتصاريح اللازمة للعمل, ويؤدي إلى زيادة عدم ثقة المستثمر في الدولة التي يريد الاستثمار فيها.

---

[١٤٠] **تقرير المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة, عام ٢٠٢٣.**

– نصت كافة الدساتير على وجوب الاستغلال الأمثل لموارد الدولة, بالحفاظ عليها دون إهدار, وحماية المال العام (المادة رقم ٣٢ من الدستور المصري – المادة رقم ٢٥ من الدستور الليبي), بما يشكل ضمانةً تشريعية في مواجهة الفساد المالي والإداري.

– يؤدي الفساد المالي والإداري إلى عدة معوقات, وعدة نتائج سلبية, تضر بمصلحة الدولة والشعب على حدٍ سواء، فالدولة التي ينتشر فيها الفساد المالي والإداري؛ عادةً ما يعاني شعبها وحكومتها العديد من المشاكل, منها :(انتشار الفوضى, والرشاوى والنهب والسرقة), خاصةً في ظل غياب الأجهزة الرقابية, وأجهزة مكافحة الفساد في الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الخدمات للمواطنين, وهضم حقوقهم, وانتشار الظلم والاضطهاد داخل الدولة, بما يشكل مُناخاً اقتصادياً غير مستقر .

– عدم صحة القول بإن "الفساد مشكلةً قاصرة على البلاد النامية, أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال", فهو قول يحتاج إلى تقويم، فصحيح أن "ليبيا" كدولة نامية تقع في دائرة الفساد المالي والإداري, وأنه نادراً ما تقع دولة متقدمة في المراتب الأولى بسُلّم الفساد, إلا أن دول متقدمة مثل "الولايات المتحدة" و"فرنسا" لها نصيب من الفساد أيضاً.

– تشكل إجراءات الوقاية من الفساد المالي والإداري أقل نفقةً من إجراءات مواجهتها, نظراً لخطورة وتشعب آثاره بكافة قطاعات الدولة.

– تعتبر التنمية الإنسانية أهم أساليب مواجهة الفساد المالي والإداري, ومن ثم يترتب عليها التنمية الاقتصادية, حيث تُعد البطالة ولفقر وتدني الأجور (بما يشكل عدم توافر شبكة حماية اجتماعية) أهم مهددات التنمية الاقتصادية.

ثانياً: المقترحات.

– ضرورة توجيه الإنفاق إلى أجهزة المراقبة والمتابعة والتفتيش داخل منظمات مراقبة الفساد, وكذلك أجهزة الضبط والعدالة, حيث يتم اقتطاع هذه النفقات سنوياً من ميزانية الدولة, وذلك على حساب الإنتاج والاستثمار, ونقص في توزيع النفقات على المجالات الهامة, كالصحة والتعليم, فيتم التأخير في الوقت المحدد لتسليم المشروعات, وهو ما يؤدي إلى تبذير وإهدار لجزءٍ من الموارد, والتي كان من الممكن تفاديه, بالإضافة إلى سوء الجودة والنوعية وانخفاض

الكفاءة والإنتاجية للمشروعات, بسبب إنفاق المزيد من المال العام على عمليات مكافحة الفساد الاقتصادي.

– ضرورة تفعيل نظام "الحوكمة", وهو ما يضمن الشفافية, وكذلك له آثاراً اقتصادية تتمثل في كسب ثقة المستثمرين, والاطمئنان على استثمارات الدولة, وتعمل الحكومة بهذا النظام من خلال "الرقابة الإدارية", وذلك بتشكيل لجان رقابية تشكل من موظفين ذوي خبرة, وذلك في المجالات القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية, حيث تحتاج "الحوكمة" إلى تنظيم إداري هيكلي ملائم لتلك المهمة الرقابية, وذلك لضمان جودة التقارير المالية, وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية, وهو ما لا يتأتى إلا في ضوء معايير تكامل أجزاء نظام الرقابة الداخلية, وضمان وجود آليات للبُعد الإشرافي والرقابي لعملية الحوكمة, وتأهيل الكوادر الرقابية الحكومية في مجال المحاسبة عن المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, لحساب نفقات الأضرار الناتجة عن الفساد المالي والإداري.

– ضرورة تأسيس نظام بنكي عام وشامل لكافة المعاملات بالدول, بحيث تتم المعاملات المالية عن طريق "الكارت البنكي الذكي", ومن ثم تقل عمليات التداول النقدي, وذلك لإمكانية إمداد الحكومة بالمعلومات حول إيرادات ونفقات الأفراد, ومن ثم الرقابة عليها, للحد من الفساد المالي والإداري.

– ضرورة التفكير اقتصادياً في القيام بعملية "تنمية الإنسان", وذلك بالاستثمار في رأس المال البشري, لأن الإنسان هو القائم بأفعال الفساد, والمتحكم فيها, حيث تُعد "التنمية الإنسانية" هي الوقاية الإجرائية السابقة المبكرة, والتي تعتبر أسهل الطرق وأقلها نفقةً؛ في حماية التنمية الاقتصادية للدول.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب.

- **د. أحمد جمال الدين موسى, دروس في ميزانية الدولة, الإطار القانوني والمضمون الاقتصادي, الطبعة العاشرة , مطبعة جامعة المنصورة, ٢٠٠٦ .**

- د. أحمد جمال الدين موسي, الحقوق الاقتصادية للإنسان, مجموعة أبحاث حقوق الإنسان والمبادئ القانونية العامة, الجهاز المركزي لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة المنصورة, ٢٠٠٩.
- د. أحمد شوقي أبو خطوة , علم الإجرام والعقاب, دار النهضة العربية, ٢٠٢٠.
- د. أحمد مصطفى محمد معبد, الآثار الاقتصادية للفساد الإداري, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي,٢٠١٢.
- د. السيد أحمد عبد الخالق, الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠١٨.
- د. السيد عطية عبد الواحد, التحليل الاقتصادي الكلي, دار النهضة العربية, ٢٠٠٢.
- د. حسين عبده الماحي, حقوق الإنسان وحقوق الشعوب, مجموعة أبحاث حقوق الإنسان والمبادئ القانونية العامة, الجهاز المركزي لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة المنصورة, ٢٠٠٩.
- د. حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعة الجديدة, ٢٠٠٨.
- د. خالد سعد زغلول حلمي, الاقتصاد السياسي, الطبعة الرابعة, كلية القانون الكويتية العالمية, ٢٠١٩.
- د. رضا عبد السلام, اقتصاديات الجريمة, دار الإسلام, ٢٠٠٤.
- د . رضا عبد السلام, مبادئ الاقتصاد السياسي, الكتاب الثاني, التحليل الكلي, دار الإسلام للطباعة والنشر, بدون سنة نشر.
- د. رضا عبد السلام, مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية, المكتبة الأكاديمية, ٢٠٠٥.
- د. رضا عبد السلام, القضاء من أجل التنمية, الأبعاد الاقتصادية لاستقلال ونزاهة وكفاءة الجهاز القضائي, دراسة مقارنة مع التطبيق على القضاء المصري, الدار الجامعية, ٢٠٠٥.
- د. سالار ناجي إسماعيل, دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي, دار المصرية للنشر والتوزيع, ٢٠٢٤.
- د. عادل أحمد حشيش, أساسيات الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي الحقوقية , ٢٠٠٣.
- د.عبد الرءوف مهدي, محاضرات في قانون العقوبات الاقتصادي, دار النهضة العربية, ٢٠٢٠.
- د. عبد الرحمن محمد العيسوي, سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, ٢٠١١.
- د. عبد الله الصعيدي, النمو الاقتصادي والتوازن البيئي, دار النهضة العربية, ٢٠٠٢.
- د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٣.

- د. فاديا قاسم بيضون, الفساد أبرز الجرائم الاقتصادية والآثار وسُبل المعالجة , الطبعة الأولى, منشورات الحلبي القانونية, ٢٠١٣.
- د . مجدي محمود شهاب, أساسيات الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي الحقوقية, ٢٠٠٣.
- د. مصطفى محمد محمود عبد الكريم, اتفاقية مكافحة الفساد, نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في محاكمة الفاسدين واسترداد الأموال , دار الفكر والقانون , ٢٠١٢.
- د. ناريمان بيهرافيش, علم الاقتصاد، الطبعة الخامسة, مركز الكتب, الأردن، ٢٠٠٨.
- د. نبيلة فرج أمين الحصري, تجربة ماليزيا (في تطبيق الاقتصاد الإسلامي), دار الفكر الجامعي, ٢٠٠٩.
- د. نزيه عبد المقصود مبروك, الفساد الاقتصادي, أسبابه وأشكاله وآثاره وآليات مكافحته, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, ٢٠١٣.

ثانياً: الرسائل العلمية.

- أ.إسراء محمد الجمل, أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن, دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٥ : ٢٠١٧, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك, الأردن, ٢٠١٩.
- أسماء محمد عزت محمد كمال, إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي, دراسة تطبيقية على الدول النامية, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠١١.
- د. محمد حمزة الطناحي, الغش التجاري وأثره على التنمية الاقتصادية, دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٣.
- د. محمد علي عزيز الريكاني, مواجهة جرائم الفساد على المستويين الوطني والدولي, دراسة مقارنة , رسالة دكتوراه, جامعة بيروت العربية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , ٢٠١٥.
- هشام محمد جبريل, الفساد الإداري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٢.
- يوسف السعيدي أحمد, آفاق نظام المحاسبة العمومية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة يحيي فارس, ٢٠١٠.

ثالثًا: المجلات العلمية.

- د . إسراء علاء الدين نوري, دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد, دراسة حالة العراق, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العدد السادس , السنة الثانية, ٢٠١٧ .
- د. الصديق مفتاح محمد البكوش, الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه، دراسة تطبيقية على دولة ليبيا، المركز القومي للبحوث, غزة ، فلسطين, العدد ١٠، سنة ٢٠١٨.

- د. أمبية عمر أمبية عويدات, واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مركز البحث العلمي, جامعة الجنان, طرابلس, ليبيا, العدد ١, ٢٠١١.
- د. إيمان قاسم إحميده, الاستثمار الأجنبي المباشر وسُبل جذبه للاقتصاد الليبي, مجلة رماح للبحوث والدراسات, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, الأردن, ٢٠١٥.
- د. بشرى محمد سامي , د. حاكم محسن الربيعي, الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٠٩, السنة ٣٥, مارس ٢٠١٣.
- د. بليغ علي حسن بشير, الفساد الإداري وأثره على التنمية الشاملة, دراسة نظرية تطبيقية على بعض البلدان العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة, البحرين, العدد الثالث، ٢٠١٧.
- د. تغريد داود سليمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه- أنواعه- مظاهره- وسبل معالجته), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة, العراق, مج ١٠ ،ع ٣٣ , سنة ٢٠١٥.
- د. جيهان محمد السيد, الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة تطبيقية على مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني،٢٠١٧.
- د. حسن أبو محمود, الفساد ومنعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد الأول ،٢٠٠٢.
- د. سليمان بوفاسة, أ. بن ناصر جبارة, آثار الفساد المالي والإداري وسُبل مكافحته "حالة الجزائر", مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع, يناير ٢٠١٤ , العدد ٥١٢ , السنة ١٠٥.
- د. صابر المهدي علي الوحش, معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مجلة جامعة الزيتونة, عمان, الأردن, العدد ٥, ٢٠١٣.
- د. صلاح زرنوقه, الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية, مجلة النهضة, القاهرة, العدد الأول, ١٩٩٩.
- د. عبد الحق طير, أثر الفساد على جاذبية الدول العربية لاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة من ٢٠١٦:٢٠٠٣, مجلة رؤى اقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة الوادي, الجزائر, المجلد التاسع, العدد الثاني, ٢٠١٩.
- د. علي سعيد عبد الله, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, المجلة الليبية العالمية, جامعة بني غازي, العدد ٥, يناير ٢٠١٦.
- د. محمد حليم ليمام, ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر, الأسباب والآثار والإصلاح, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد ٣٩١ , السنة ٣٤, سبتمبر ٢٠١١
- د. محمد سعيد بسيوني, تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة, مجلة مصر المعاصرة, الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, يوليو ٢٠١٣ , العدد ٥١١ , السنة ١٠٤.

- د. مروى محمود عمر, الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة, عدد ٢, سنة ٢٠١١.
- د. منال جابر مرسي محمد, أسباب الفساد في مصر, دراسة قياسية خلال الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠١٧, المجلة العلمية الاقتصادية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة القاهرة, ٢٠١٧.

رابعًا: المؤتمرات العلمية.

- د. أبو بكر معتوق سالم, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الصناعية في ليبيا, ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط, رؤية مستقبلية, كلية الاقتصاد والمحاسبة, جامعة التحدي, ليبيا, ٢٠٠٣.
- أ.زكي حنوش, مظاهر الفساد في السلوك العربي للمواطن العربي (الأسباب والعلاج) , بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, المملكة العربية السعودية, الرياض, ٦/١٠/ ٢٠٠٣.
- د. طارق البشري, دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد, بحث مقدم لمركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي, الإسكندرية, ندوة بعنوان "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية", ٢٠٠٩.
- د.عبد الله الجابري, الفساد الاقتصادي (أنواعه , أسبابه , آثاره ,علاجه), المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي , الشارقة, الإمارات, ٤/٧/ ٢٠٢١.
- د. عماد الشيخ داود, الشفافية ومراقبة الفساد, الطبعة الثانية, ندوة بعنوان "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية", مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي, الإسكندرية, ٢٠٠٩.
- د. مناف مرزة نعمة, الآثار الاقتصادية للفساد الإداري على التنمية الاقتصادية وأساليب معالجته من منظور إسلامي، المؤتمر السابع للفساد الإداري, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة، العراق, ٢٠١٣.
- د. يوسف شيليك, د. عادل التاجوري, إصلاح النظام الصحي في ليبيا, البرنامج الليبي للإدماج والتنمية, مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية, طرابلس, ليبيا, يونية ٢٠٢١.

خامسًا: القوانين والجرائد الرسمية والتقارير.

- الجريدة الرسمية الليبية, رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩م, بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٧٩.
- الدستور المصري لعام ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.
- الدستور الليبي الصادر بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٦.
- النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي, عام ٢٠١٩/٢٠٢٠, الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, مصر, إصدار يونية ٢٠٢٢.
- تقرير برلمانيون عرب ضد الفساد , واقع النزاهة والفساد في العام العربي, الطبعة الأولى, منشورات صادرة عن منظمة عرب ضد الفساد, ٢٠١١ .

- تقرير المركز الإحصائي الليبي لنفقات التنمية, ٢٠٢٣.
- تقرير ديوان المحاسبة الليبي , لعام ٢٠٢٢.
- تقرير مصرف ليبيا المركزي عن ميزان المدفوعات, إدارة البحوث والإحصاء, ٢٠٢٠.
- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, مصر في أرقام ٢٠٢٢, إصدار مارس ٢٠٢٢.
- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦, الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .
- تقرير البنك الدولي عن ليبيا , الصادر بتاريخ ٦ يونية ٢٠٢٣.
- تقرير التجارة الخارجية لليبيا, مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, عن الفترة من ٢٠١٩: ٢٠٢٢.
- تقرير مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر, المالي والإداري في مصر, الصادر عن مجلس الوزراء (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار), الرقابة الإدارية, ٢٠١٩.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, لعام ٢٠١٨.
- تقرير صندوق النقد العربي, لعام ٢٠٢٢.
- تقرير عن الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا, صادر عن مركز البحوث الاقتصادية, للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- تقرير التنمية البشرية في مصر, عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦.
- تقرير التنمية البشرية في مصر , عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.
- تقرير صندوق النقد العربي, لعام ٢٠١٨.
- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ (الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري), عام ٢٠١٢.
- تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري, لعام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بما تمثله من فترة خلل إداري وسياسي واقتصادي.
- تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للعام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧.
- تقرير المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة, عام ٢٠٢٣.

سادساً : المراجع الإلكترونية.

الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية العالمية:

http:// www.transparency .org. visited on 19/5/2024.

تقرير رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار, الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤. منشور بموقع وكالة الأنباء الليبية.

https://www.lana.gov.ly.visitedon 24/5/2024.

تقرير مجموعة البنك الدولي عن ليبيا لعام ٢٠٢٢ منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

https://www.albankaldawli.org.visited on 19/5/2024.

أ.عبد العزيز العمري, تأثير الغش التجاري على الاقتصاد الوطني, جريدة اليوم, السعودية, بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨.

https://www.alyoum.com.visited on 20/11/2023.

قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية, منشور على شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

http://www.annd.org.arab NGO network for development. visited on 10/5/2024.

تقرير مستشار الجمعية البحرينية للشفافية للسياسات والعلاقات عن الدول العربية, متاح بالموقع الالكتروني:

http://bit.ly/3htzNYS.pdf. visited on 30/11/2023.

http://www.transparency.org/2010.visited on 23/11/2023.

https//:www.knoema.com.visited on 19/5/2024.

http://www.cnn.org. visited on 2/6/2024.

https://www.cbi.org.ly. visited on 1/6/2024.

Novaro, P.and A. Spencer, Assessing the costs of terrorism, The Milken Institute , http://www.milkeninstitute.org/publicatin/review/pdf/ 22/11/2023.

https://www.ar0quora.com.visited on 2/6/2024.

https://www.rawateb.org.visited on 19/5/2024.

https://www.sis.gov.eg.visited on 12/12/2023.

http://www.berc.iraq.com. Visited on 22/5/2024.

http://www.nazaha.iqh.visited on 23/11/2023.

http://www.transparency.org/2010.visited on 21/11/2023.

http://www.berc.iraq.com. Visited on 23/11/2023.

http://www.transparency.org/2010.visited on 16/5/2024.

http://www.transparency.org/2010.visited on 23/11/2023.

http://www.afrigatenews.net. Visited on 23/11/2023.

سابعاً: المراجع الإنجليزية.

- Allord, I. Heidenheimer Michael Johnston, Political Corruption, Concepts &Context, Third printing, Transaction Publishers , New Brunswick , New Jersey, 2007.
- Elshamy Hany, Corruption and Economic Growth in Arab Countries , Contemporary Egypt , No 503, July 2011.
- Ewes Saied, The cost of crime that is confined to the natural victims, The national review of criminal, The national centre for criminal , Social research, Vol 16 , No 3 , Nov 1973 ,
- Fourie Johan, Economic, Infrastructure, Review of definitions, Theory and Empirics, South African Journal of economics, Vol. 74:3 September 2006.
- George Kopits, Craig Jon, Transparency in government operation, IMF , Washington, Occasional Paper , No 158, 1998.
- P.Samuelson, Economics, 13th ed, Mc Graw – Hill, N.Y, 1989.
- Sloan, H.& A, Zurcher, Dictionary of economics, N.Y, Barnes and Noble, Without history publishing.

-Reports:-

- Quality of the environment in Japan 1997, Environment Agency Government of Japan , Ministry of Finance Date of Publication, 20 April 2000, Tokyo .

- Expo, 2020, Dubai, UAE, RMP.
- The united nations anti corruption Toolkit, 3rd Edition ,issued and printed with the support of The ministry of foreign affairs (Development cooperation) of The Netherland and ministry of Foreign affairs of Norway .
- The World Investment Report issued annually by the United Nations Trade and Development Organization in 2015.
- World Bank Group, Fighting Corruption through Collective Action, A Guide for the Business Community, International Bank for Reconstruction and Development, 2008.
- World Investment Report on Foreign Direct Investment and the Development Challenge United Nations, UNCTAD, 2000.
- World Trade Organization Report, 2020, United Nations, Geneva, United Nations Conference on Trade and Development.

ثامنًا : المراجع الفرنسية.

- G.Pirou, Intoduction a l' etude de l' economie politique, Paris, Sirey, 1946.
- Bouviet Michel, Introduction au droit fiscal et a la théorie de l' impot, L.G.D.J. 1996.